

تداعيات أمن الطاقة الأوروبي على بنية المحاور والتحالفات الدولية في ضوء  
الحرب الروسية الأوكرانية

**Repercussions of European Energy Security on structure of  
international axis and alliances in the light of Russian  
Ukrainian War**

د/ صفاء صابر خليفة

مدرس العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

**المستخلص:**

بداية، أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على طبيعة النسق الدولي من الأحادية الأمريكية إلى التعددية القطبية، والتي تسعى روسيا لتنفيذها، واتباع سياسات تحدث تحولاً في بنية النسق الدولي وتفاعلاته.

أما عن الاتحاد الأوروبي، فلقد جلب بوتين الحرب إلى أوروبا بحجم وكثافة لم تشهدا القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية. فأوروبا أكبر متضرر فهي من الناحية الجغرافية على الحدود مع منطقة الصراع. وجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي يستورد ٩٠٪ من إحتياجاته من الغاز الطبيعي، وتوفر روسيا منه حوالي ٤٥٪. وتمثل روسيا أيضاً حوالي ٢٥٪ من واردات النفط و٤٥٪ من واردات الفحم. كما تعد روسيا أكبر شريك تجاري، وأكبر مورد للطاقة للاتحاد الأوروبي. وبذلك، الاتحاد الأوروبي هو أكبر مستهلك للطاقة الروسية، فضلاً عن الارتباط مع روسيا بعلاقات تجارية هامة. وفي ظل التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا يخشى الاتحاد الأوروبي من انتقال تداعيات الحرب لتشمل جميع مجالات الاقتصاد الأوروبي، لترتفع أسعار جميع الأنشطة التي تعتمد على استهلاك طاقة مثل الأسمدة الزراعية، والمواد الغذائية، وسلاسل التوريد العالمية، وارتفاع معدلات التضخم، وتباطؤ معدلات النمو

الاقتصادي. مما سيضطره للبحث عن بدائل للغاز الروسي بين دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط للتخلص من التبعية الطاقوية لروسيا.

ونتيجة الضغوط الاقتصادية وتعويضًا لأزمة الطاقة الأوروبية، استدعى الأمر أن يبدأ الاتحاد الأوروبي في تغيير أنماط واتجاهات تحالفاته السياسية والعسكرية والاقتصادية سواء بين دوله أو في علاقاته الدولية ككيان موحد. أما على مستوى دوله، فلقد أفرز هذا الواقع تحالفات جديدة داخل الأسرة الأوروبية، وظهرت عدة اتجاهات سعت لتغليب المصالح الذاتية، مما كان له كبير الأثر على فكرة التكامل الإقليمي الأوروبي. أما على المستوى الدولي، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير اتجاهات وأنماط علاقاته مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي ودول شمال أفريقيا في مجالات الطاقة والتحول الأخضر والأمن الإقليمي والتجارة العالمية والأمن وسلامة طرق التجارة الهامة.

**الكلمات الدالة:** أمن الطاقة، أزمة الطاقة الأوروبية، العلاقات الأوروبية الروسية، الحرب الروسية الأوكرانية.

### **Abstract:**

First of all, the Russian-Ukrainian war affected the nature of international system from American unilateralism to multipolarity, which Russia seeks to implement, and to follow policies that bring about a shift in the structure of the international system and its interactions.

As for the European Union, Putin has brought war to Europe on a scale and intensity not seen on the European continent since World War II. Europe is the most affected, as it is geographically on the border with the conflict zone.

It is worth noting that the European Union imports 90% of its natural gas needs, and Russia provides about 45% of it. Russia also accounts for about 25% of oil imports and 45% of coal imports. Russia is also the largest trading partner and largest energy supplier to European Union. Thus, European Union is the largest consumer of Russian energy, as well as linking with Russia important trade relations. In light of Russian military intervention in Ukraine, European Union fears that repercussions of the war will spread to all areas of European economy, raising the prices of all activities that depend on energy consumption such as agricultural fertilizers, foodstuffs, global supply chains, high inflation rates, and slowing economic growth rates which will force EU to search for alternatives to Russian gas among countries of North Africa and Middle East to get rid of energy dependence on Russia.

As a result of economic pressures and as a compensation for European energy crisis, the matter necessitated that European Union begin to change the patterns and directions of its political, military and economic alliances, whether between its countries or in its international relations as a unified entity. As for the level of his countries, this reality has produced new alliances within European family, and several trends have emerged that sought to give priority to self-interests, which had a great impact on the idea of European regional integration. On the international level, European Union seeks to develop trends and patterns of its

relations with some countries of the Gulf Cooperation Council and North African countries in the fields of energy, green transition, regional security, global trade, security and the safety of important trade routes.

**Key words:**Energy Security – European Energy Crisis- European- Russian Relations- Russian- Ukrainian War.

### المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في محاولة الوقوف على بعض إشكاليات أمن الطاقة الأوروبي في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على بنية المحاور والتحالفات الدولية، ولذلك، تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده:

ما هي تداعيات أمن الطاقة الأوروبي على بنية المحاور والتحالفات الدولية في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية الحالية؟

### ويندرج تحت هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

- (١) ما المقصود بأمن الطاقة؟ وما هي أهم أبعاده خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة؟
- (٢) إلى أي مدى يعتمد الاتحاد الأوروبي على مصادر الطاقة الروسية؟
- (٣) ما مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة الأوروبي قبل فبراير ٢٠٢٢؟
- (٤) ما تداعيات أمن الطاقة الأوروبي على العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي؟
- (٥) ما تداعيات أمن الطاقة على العلاقات الدولية للاتحاد الأوروبي ككل؟
- (٦) هل أدت أزمة الطاقة الأوروبية إلى تغليب المصالح القومية لدول الاتحاد الأوروبي على مصلحة الاتحاد الأوروبي ككل؟

- ٧) ما انعكاسات أزمة الطاقة الأوروبية على العلاقات الأمريكية- الأوروبية؟
- ٨) ما تداعيات أزمة الطاقة الأوروبية على علاقات الاتحاد الأوروبي عالمياً؟
- ٩) هل لأزمة الطاقة الأوروبية تأثير على استعادة الحوار العربي الأوروبي، والحوار العربي- الخليجي؟
- ١٠) ما أهم النتائج المتوقعة لبنية التحالفات والمحاور الأوروبية على المستويين الدولي والإقليمي؟

### هدف البحث:

يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في الوقوف على تداعيات أمن الطاقة الأوروبي على بنية المحاور والتحالفات الدولية في ضوء تداعيات الحرب. ويندرج تحت هذا الهدف جملة من الأهداف الفرعية وذلك على النحو التالي:

- ١) التعريف بمفهوم أمن الطاقة وأهميته وأبعاده في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.
- ٢) الوقوف على العلاقات الروسية الأوروبية على المستوى الطاقوي قبل فبراير ٢٠٢٢.
- ٣) تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة الأوروبي.
- ٤) تداعيات أمن الطاقة الأوروبي على العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي.
- ٥) تداعيات أمن الطاقة على العلاقات الدولية للاتحاد الأوروبي ككل.
- ٦) أزمة تغليب المصالح القومية لدول الاتحاد الأوروبي على مصلحة الاتحاد الأوروبي ككل.
- ٧) انعكاسات أزمة الطاقة الأوروبية على العلاقات الأمريكية- الأوروبية.
- ٨) تداعيات أزمة الطاقة الأوروبية على علاقات الاتحاد الأوروبي عالمياً.
- ٩) تأثير أزمة الطاقة الأوروبية على استعادة الحوار العربي الأوروبي، والحوار الخليجي- الأوروبي.
- ١٠) النتائج المتوقعة لبنية التحالفات والمحاور الأوروبية على المستويين الدولي والإقليمي.

## منهج البحث:

يعتبر المنهج الاستقرائي بمثابة المنهج الأكثر ملائمة لهذا البحث، وذلك في سبيل استقراء واقع أزمة الطاقة الأوروبية وتداعياتها على بنية المحاور والتحالفات الدولية في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية.

## تقسيم البحث:

يمكن تقسيم البحث إلى المباحث التالية:

- مقدمة
- المبحث الأول: التعريف بأمن الطاقة وأبعاده ومستوياته ومخاطره
- المبحث الثاني: أمن الطاقة الأوروبي قبل فبراير ٢٠٢٢
- المبحث الثالث: تداعيات أمن الطاقة الأوروبي على بنية المحاور والتحالفات الدولية في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية
- خاتمة ونتائج الدراسة

### المبحث الأول

#### التعريف بأمن الطاقة وأبعاده ومستوياته ومخاطره

طرحت البيئة الدولية خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تحدياً جديداً هياً لأوبان الفارق بل وتلاشي الحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو دولي، وتتعين الإشارة هنا إلي حدوث تراجع نسبي للقضايا التقليدية العالمية التي سادت طيلة سنوات الحرب الباردة، والتي نتجت عن العلاقات بين الشرق والغرب مثل قضايا سباق التسلح النووي والصراعات الأيديولوجية (ممدوح منصور، ١٩٩٨: ص ٣٤-٥٩).

ظهرت قضايا عالمية جديدة علي الساحة الدولية تتعلق أيضاً بالداخل مثل قضايا التدهور البيئي، وأمن الطاقة، والتنمية المستدامة، وغيرها من القضايا التي لم تكن

موجودة من قبل. وأصبحت تلك القضايا تستقطب اهتمام المنظمات الدولية والإقليمية والرأي العام العالمي. ولعله لا يكون من قبيل المبالغة القول إن هذه القضايا حظيت باهتمام دولي متزايد إلى الحد الذي يكاد يخلع عنها في بعض الأحوال وصفها "الداخلي" أو "الوطني" (طه بدوي، ٢٠٠٤: ص ٢٢٣، ممدوح منصور، ١٩٩٨: ص ٤٧، ٤٨). وبهذا، اكتسبت قضايا أمن الطاقة أهمية انتقلت من المستوى الداخلي مثل تلبية احتياجات التنمية إلى أهمية استراتيجية تعدت السياسات الدنيا إلى السياسات العليا للدول نظرًا للتحديات الجديدة منها والمتجددة التي تواجه الدول في تحقيق أمن الطاقة (فاطمة محمدي، ٢٠١٩: ص ٦٢).

وبحلول عقد التسعينيات، طُرحت مشكلة أمن الطاقة على أجندة العلاقات الدولية، ويأتي ذلك في ضوء اعتماد متزايد من الدول المتقدمة على موارد الطاقة وحاجة الدول النامية لمواصلة إنتاجها أيضًا. إذن، أصبح أمن الطاقة من القضايا الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على تطور السياسة الدولية، حيث تغيرت لعبة الطاقة من التنافس المباشر على النفط والغاز الطبيعي إلى فرض قيود على الدول والتهديد به كورقة ضغط سياسية. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)

في بدايات القرن العشرين، شكّل الوصول لموارد الطاقة عاملاً هاماً في إنشاء وتكوين تحالفات وفي التأثير على الفائزين والخاسرين في الحروب حيث تعد مصادر الطاقة بأشكالها المختلفة بمثابة المحرك الأساسي لتحريك الدولة سياسياً واقتصادياً على الصعيدين الداخلي والدولي من ناحية، ومن ناحية أخرى، غيرت موارد الطاقة الواقع الجيوسياسي وأصبحت مصدرًا للقوة أو السيطرة أو النفوذ أحياناً، أو مصدرًا للضعف على نفس النطاق، ونجد في القرن الحادي والعشرين، لا تزال الطاقة أحد أهم المحددات للسياسات العالمية والإقليمية على حد سواء. ومن الواضح أن موارد الطاقة خاصة النفط والغاز الطبيعي قد احتلت موقعاً هاماً في ميزان الطاقة العالمي نظرًا لكونها قوة اقتصادية وجيوسياسية وأمنية (شالوا عبد الخالق، ٢٠٢٠: ص ٦٢، ٦٣).

## إشكالية التعريف بأمن الطاقة:

والمتتبع لتطور مفهوم الأمن يجد أنه مر بعدة مراحل بدأ بالمفهوم التقليدي، ثم مرحلة مفهوم الأمن النووي (مرحلة الحرب الباردة)، ثم الأمن الإنساني أي انتقل مفهوم الأمن من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف. وبالتالي، تطلب التغيير في مفهوم التهديد بعد نهاية الحرب الباردة إلى إعادة تعريف الأمن حيث شهدت الدراسات الأمنية توسيعاً لمفهوم الأمن، وأهمها دراسات باري بوزان في إطار أبحاث مدرسة كوبنهاجن للسلام عام ١٩٩٠ الذي قدم إسهامات تتعلق بإدخال مستويات مختلفة للتحليل وهي المستوى الدولي، والمستوى الإقليمي، والمستوى المحلي، وتوسع أنصار كوبنهاجن أمثال أولي واييفر وجاب دي وايلد بصدد مفهوم الأمن ليشمل جوانب عديدة سياسية، وعسكرية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية. وجاءت إسهاماته انعكاساً لطبيعة التهديدات الجديدة التي لا يمكن مواجهتها عن طريق استخدام القوة العسكرية التقليدية. ومن بين الأبعاد الجديدة للأمن الاقتصادي الذي نواته أمن الطاقة. (Marianne, Stone, ٢٠٠٩)

ومن ناحية أخرى، اهتمت الدراسات الأكاديمية بمفهوم أمن الطاقة لما يمثله من أهمية على المستوى الداخلي للدولة، وعلى المستوى العالمي، خاصة في ظل تزايد الصراعات الداخلية في الدول المنتجة للطاقة بصفة عامة، وما يمثله من تهديدات بالنسبة للدول المستهلكة على حد سواء. الأمر الذي انعكس على الجانب المفاهيمي لمفهوم أمن الطاقة والذي ارتبط بالأساس بأمن الإمدادات النفطية كمورد أساسي تعتمد عليه جميع الفواعل الدولية سواء المنتجين أو المستهلكين، وتطور ليشمل أبعاد جديدة بمضامين متعددة (وداد غزلاني، ٢٠١٥: ص ١٠٥-١٠٨).

وهذا ما يفسر الاختلافات في أولويات وسياسات أمن الطاقة بين الدول المختلفة، هذه الاختلافات تؤكد الحاجة إلى الوضوح المفاهيمي. ولقد تم تقديم تعريفات مختلفة لأمن الطاقة نذكر أهمها على النحو التالي:

يعرّف بارتون أمن الطاقة على أنه: "الشرط الذي تكون فيه الأمة وكل أو معظم المواطنين، والأعمال التجارية قادرة على الوصول إلى المصادر الطاقوية الكافية وفق عملية مضمونة، بهدف بناء مستقبل خال من أي خطر حقيقي لمعظم العقبات الرئيسية في هذا القطاع". وبالتالي، يمكن اختصار تعريف أمن الطاقة في "استمرارية إمدادات الطاقة بشكل منظم للطلب" (فاطمة محمدي، ٢٠١٩، ص ٥٨، ٥٩).

تعريف الأمم المتحدة لأمن الطاقة عام ١٩٩٩ بأنه: "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، وبكميات كافية، وبأسعار معقولة".

تعريف آخر: "ضمان تنوع واستمرارية المصادر وتأمين وتوفير البنية التحتية في ظل أسعار مقبولة وحماية موثوقة" (نور الشيخ، ٢٠٢٢: ص ٧٣).

كما تتباين مفاهيم الدول المختلفة لأمن الطاقة وتختلف بين الدول المستوردة (المستهلكة) وبين الدول المصدرة (المنتجة). فمن منظور المستوردين (المستهلكين) يقول كينغي Qingyi أن أمن الطاقة هو "ضمان إمدادات مستقرة وموثوق بها من الطاقة بأسعار معقولة". وحسب Yueh أمن الطاقة هو "العرض الموثوق والمستقر والمستدام للطاقة وبأسعار معقولة وبتكلفة اجتماعية مقبولة". وبالتالي، فإن أمن الطاقة بالنسبة للمستوردين (المستهلكين) يعني أمن الإمداد (أي استدامة الوصول إلى موارد الطاقة). أما بالنسبة للمصدرين (المنتجين)، فإن أمن الطاقة يعادل أمان الطلب بأسعار تنافسية لكي تضمن أرباحاً كبيرة للمصدر دون أي تكلفة على البيئة. وبالتالي، يجسد أمن الطاقة مطالبة الحكومات باتخاذ إجراءات لحماية النشاط الاقتصادي الوطني من الصدمات الناتجة عن السوق الدولية. وإذا حاولنا الجمع بين المنظورين، فإن التعريف الأكثر ملائمة هو اعتبار أمن الطاقة بمثابة توازن سليم بين العرض والطلب بما يخدم هدف التنمية المستدامة لكلا من المستوردين (المستهلكين) من ناحية، والمصدرين (المنتجين) من ناحية أخرى (شالاو عبد الخالق، ٢٠٢٠: ص ٦٥، ٦٦).

## العوامل المفسرة لظهور أمن الطاقة:

تاريخياً، يعد تشرشل هو أول من طرح تعريفاً لمفهوم أمن الطاقة حينما أشار أنه "يكنم في التنوع والتنوع وحده" 'Lie in Variety and Variety Alone' (جميلة مرابط، ٢٠١٨: ص ١١٩). وهناك عدة عوامل أدت إلى بروز أمن الطاقة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تم التعبير عن مصطلح أمن الطاقة مع وقوع عدة أزمات طاقوية في فترة الحرب الباردة مثل أزمة النفط في السبعينيات، وما نجم عنها من انقطاع في الإمدادات النفطية، وبناء عليه، تم اقتراح مفهوم أمن الطاقة الوطنية رسمياً، هذا المفهوم الذي يعبر عن السيادة الوطنية لقطاع الطاقة، التي تلتها تأميمات كبيرة من الدول حديثة العهد بالاستقلال والتي سعت إلى التمتع بسيادتها الكاملة على مواردها الطبيعية وحريتها في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها، الأمر الذي بدوره هدد الأمن الاقتصادي للدول المستهلكة، وهنا، بدأ التفسير النظري لمفهوم أمن الطاقة ضمن نظريات الأمن القومي.
- إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٧٤، وذلك بهدف ضمان إمدادات النفط الخام والأسعار.
- التغيير في مفهوم التهديد بعد نهاية الحرب الباردة أدى إلى إعادة تعريف الأمن وظهور الأمن الطاقوي.
- تزايد الاستهلاك بسبب النمو الاقتصادي المتزايد للقوى الصاعدة كالهند والصين والبرازيل وغيرها، ومن الأساليب المرنة في الحصول على الطاقة نجد الاستثمار الصيني في كلا من أفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- صعود سياسات التخزين والمخزونات الاستراتيجية، وتوقيع اتفاقيات خاصة بالانتاج والاستكشافات.
- توقيع بروتوكول كيوتو عام ١٩٩٧، حيث تم الحديث عن أمن الطاقة ضمن نظريات الاستدامة البيئية، وكذلك نظريات الأمن الإنساني.

■ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ (فاطمة محمدي، ٢٠١٩: ص ٥٧، ٥٩، ٦٢).

### أبعاد أمن الطاقة:

حدد مجلس الطاقة العالمي الأبعاد المختلفة لأمن الطاقة، ومنها: APEC Report, ٢٠٠٧

(١) **التوفر Availability** (استمرارية الإمداد): (أمن الطاقة المادي)، ورتبط هذا البعد بالعوامل الجيولوجية أو التقنية، بشأن ضمان كفاية إمدادات الطاقة في العالم لتلبية الطلب العالمي المتزايد باستمرار، والبحث عن البدائل، أي العمل على خلق توازن بين أنواع مصادر الطاقة في المستقبل المنظور في ظل هيمنة النفط والغاز على الطاقة العالمية.

(٢) **سهولة الوصول Accessibility** (إتاحة الطاقة): ورتبط هذا البعد بالعوامل الاجتماعية والسياسية، إلى جانب توافر موارد الطاقة، القدرة على الوصول إلى تلك الموارد لتأمين إمدادات الطاقة بهدف تلبية نمو الطلب في المستقبل.

(٣) **القبول Acceptability** (المقبولية): (الاستدامة البيئية)، ويرتبط هذا البعد بالعوامل البيئية أو الاجتماعية، فمن المتوقع أن يؤدي الطلب المتزايد على الطاقة إلى زيادة التأثيرات البيئية المرتبطة بالطاقة، وعلى واضعي السياسات في كافة أرجاء العالم فرض أنظمة بيئية أكثر صرامة وتعزيز الوعي البيئي. كما أن عدم استقرار إمدادات الطاقة قد يؤدي إلى انقطاع في الإمداد، مما قد يؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي ويؤدي إلى صراعات اجتماعية محتملة.

(٤) **القدرة على تحمل التكاليف Affordability**: (أمن الطاقة الاقتصادي)، ويشمل العوامل المالية والاقتصادية مثل استقرار أسعار الموارد التي قد تعيق الاستثمار في المنبع، مما يؤدي إلى عدم اليقين بشأن العرض في المستقبل (وداد غزلاني، ٢٠١٥: ص ١١٣، ١١٤).

وهنا يجب أن ننتبه إلى المفاهيم المتعلقة بأمن الطاقة مثل، أمن الإمدادات Security of Supply، أمن الطلب Security of Demand، وأمن الممرات العابرة Transit Security، حرب الموارد War on Resources، وحرب الطاقة War on Energy، وتلك المفاهيم تؤثر على الأبعاد التي ذكرناها (وداد غزلاني، ٢٠١٥: ص ٦٧، ٦٨).

### مستويات أمن الطاقة:

تتعدد المقاربات التي تتناول قضية أمن الطاقة حيب وضع الدولة في سوق الطاقة، حيث تختلف أبعاد أمن الطاقة حسب الدول المستوردة والمصدرة للطاقة.

أما أمن الطاقة في الدول المستوردة (المستهلكة) للطاقة فيتكوّن من ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: بالمعنى الضيق، يعني أمن الطاقة ضمان لتوفير الطاقة الكافية، للحفاظ على الإنتاج الوطني خلال الحرب.
- المستوى الثاني: بالمعنى الواسع، فإن أمن الطاقة هو ضمان توفير الطاقة الكافية لضمان أن الاقتصاد الوطني يعمل بمستوياته الطبيعية.
- المستوى الثالث: أمن الطاقة يعني أيضاً أن إمدادات الطاقة كافية للحفاظ على اقتصاد الدولة في شكل مقبول سياسياً.

### أما بالنسبة للدول المصدرة (المنتجة) للطاقة، يعني أمن الطاقة:

- أولاً: الحفاظ على السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية، من دون تدخل خارجي عسكري.
- ثانياً: يعني تأمين الاحتياجات، أي الوصول إلى الأسواق الأجنبية.
- ثالثاً: يعني ضمان الأمن المالي لعائدات تصدير الطاقة، مع الأخذ في الاعتبار أن الطاقة غير قابلة للتجديد (وداد غزلاني، ٢٠١٥: ص ٦٧، ٦٨).

إذن، تسعى الدول المستوردة (المستهلكة) إلى ضمان توفير كفايتها من الطاقة بمعنى ضمان إمدادات طاقة كافي من موردين موثوق بهم، مع ضمان الوصول الآمن لهذه الإمدادات من دون تهديد إعاقتها، وبأسعار معقولة (منخفضة) من أجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو، وبتكلفة أقل، في حين تسعى الدول المصدرة (المنتجة) إلى أمن الطلب بمعنى ضمان إنتاج كاف من مصادر الطاقة مع ضمان الطلب المستمر عليها، وبأسعار تنافسية (عالية) تسدد تكاليف الاستثمار وتحقق عوائد مالية، وهذا هو أساس المساواة بين الطرفين".

وبالتالي، يصبح السعر المنخفض والمرتفع أحد أهم تحديات ضمان أمن الطاقة بين الدول المصدرة والدول المستوردة، مما يؤدي إلى غموض المفهوم خاصة وأن السعر الملائم لدولة ما ليس ملائمًا لدولة أخرى، مما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بـ "معضلة الطاقة" التي تعني: "أن سعي الدولة نحو تحقيق أمن طاقتها، سوف يؤثر في سياسات الطاقة للدول الأخرى سواء كانت منتجة أم مستهلكة".

وفي هذا السياق، أشار ماسون ويلر يتش أن أمن الطاقة يشير إلى: "العلاقة التفاعلية بين الدول المستوردة والمصدرة"، بمعنى آخر: "التوازن السليم بين العرض والطلب على الطاقة بهدف تسهيل التنمية الاقتصادية لكلا الطرفين حيث نطلق المفهوم من مبدأ لعبة غير صفرية (ربح-ربح) في علاقات الدول، لا من نظرة صراعية عادة ما تؤدي إلى معضلة الطاقة" (عمرو عبد العاطي، ٢٠١٤: ص ٤٥).

#### مخاطر أمن الطاقة:

يرتبط أمن الطاقة بعدد من التحديات التي تؤثر على استراتيجية أمن الطاقة على المستويين القومي والعالمي، ولقد صنفت الورقة الخضراء للمفوضية الأوروبية المخاطر التي تواجه قطاع الطاقة على النحو التالي ذكره:

- **المخاطر المادية:** وهنا ميزت بين الانقطاع الدائم بسبب التوقف عن إنتاج الطاقة واستنفاد موارد الطاقة، وبين الاضطرابات المؤقتة بسبب أزمات سياسية

كالنزاعات المسلحة لأسباب عرقية، أو التهديدات الإرهابية حيث تنقطع عمليات التموين ويصبح تزويد الدول بهذه المادة الحيوية أمر صعب نتيجة استهداف المنظمات الإرهابية مقلا لمصادر الطاقة وبنائها التحتية وإمداداتها، أو كوارث طبيعية (مثلا إعصار كاترينا وريتا في أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٥ في الولايات المتحدة الأمريكية ترتب عليهما أثار ضارة على قطاع الطاقة من حيث التأثير على نقل النفط والغاز).

- **المخاطر الاقتصادية:** وتلك المخاطر هي الناتجة عن تقلب أسعار الطاقة بعد اختلال التوازن بين الطلب والعرض.
- **المخاطر السياسية:** وتلك المخاطر الناتجة عن الدول المنتجة (المصدرة للطاقة) التي توظف الطاقة كسلاح سياسي، مما يؤثر سلبيًا على أمن الطاقة سواء بالنسبة للنقل أو الاستخراج.
- **المخاطر التنظيمية (اللوجيستية):** وتلك المخاطر الناتجة عن سوء التنظيم في الأسواق المحلية وفي الدول المصدرة وذلك عن طريق تغيير في قوانين عقود الاستثمار وعقود التوريد.
- **المخاطر الاجتماعية:** وتلك المخاطر الناتجة عن الصراعات الاجتماعية المرتبطة بالزيادات المستمرة في أسعار الطاقة نتيجة التوزيع غير المتساوي لمصادر الطاقة بين الدول، الأمر الذي جعل من الدول التي تتمتع بوفرة في مصادر الطاقة وليدها فائض في إنتاجها، هذا الفائض تتوقف عليه عمليات التنمية الاقتصادية في دول أخرى تعاني من عجز فيما تمتلكه من موارد طبيعية.
- **المخاطر البيئية:** وتلك المخاطر المتعلقة بقطاع الطاقة نتيجة تسرب النفط، والحوادث النووية وقد تتسبب في أضرار بيئية خطيرة، وكذلك، أعمال القرصنة البحرية التي تعد تحديًا آخر لأمن الطاقة من حيث أمن ممرات العبور. (فاطمة محمدي، ٢٠١٩، ص ٦٠، ٦١، وداود غزلاني، ٢٠١٥: ص ٦٨، جميلة مرابط، ٢٠١٨، ص ١٢٤).

## محددات أمن الطاقة:

- اختلال توازن العرض والطلب في سوق الطاقة العالمية بسبب تزايد استهلاك موارد الطاقة وخاصة النفط والغاز الطبيعي، ومع الزيادة السكانية على المستوى العالمي، لا تزال موارد الطاقة غير كافية لتلبية الطلب العالمي المتزايد الذي يشهد كل عام ارتفاعاً كبيراً في الاستهلاك.
- اختلال المناخ، مما يهدد وجود الوقود الأحفوري مستقبلاً.
- الصراعات الدولية الخاصة بإشكاليات ترسيم الحدود.
- فرض سيطرة الدول الغربية والكبرى على الدول المنتجة مثل الاستيلاء على الثروات النفطية والمعدنية في القارة الإفريقية والاستثمار في الطاقة المتجددة بها.
- الكوارث العالمية وتعثّر حركات النقل في الأزمات التجارية كما في جائحة كورونا (سوزي رشاد، ٢٠٢٢: ص ١٣٠، نور الشيخ، ٢٠٢٢: ص ٧٣).

وعلى الرغم من تعدد المحددات والمخاطر التي تواجه قطاع الطاقة ولكننا سنركز فقط على المخاطر السياسية التي تتداخل مع المخاطر الاقتصادية لتشكل معادلة عدم استقرار أمن الطاقة، وذلك في المباحث القادمة.

## المبحث الثاني

### أمن الطاقة الأوروبي قبل فبراير ٢٠٢٢

تلعب الطاقة دورًا مؤثرًا في صياغة أهداف السياسات الخارجية للدول، وعلى مر السنين، شكلت الطاقة مصدرًا هامًا للتوظيف السياسي كورقة مساومة في الدبلوماسية الدولية، ولم تقتصر الجغرافيا السياسية للطاقة على القوى الكبرى، بل نجد أيضًا أن الدول الصغرى تنشط في سعيها للسيطرة حيث تستخدم كل دولة مواردها الطبيعية لتعزيز موقعها في سلم القوى الدولي (سوزي رشاد، ٢٠٢٢، ص ١٣٤، ١٣٥).

وبالتالي، تعد الطاقة محددًا أساسيًا لسياسة الدولة الخارجية، وذلك إما بتوافر تلك الموارد لديها فتنبع سياسة خارجية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، لأن الطاقة سلاح

استراتيجي تزداد أهميته باستمرار، مما يعطي للدولة التي تمتلكه المزيد من الثقل في المجتمع الدولي، أو بافتقارها لها فترضخ لرغبات الدول المصدرة لها حتى تضمن توفير احتياجات سكانها (داليا إبراهيم، ٢٠٢٢: ص ٨٦).

تلعب قضية أمن الطاقة دورًا هامًا في تحديد منحى ومسار العلاقات الروسية الأوروبية، وهو الأمر الذي جعل طبيعة العلاقة بينهما تتميز بنوع من الحاجة والتبعية المتبادلة، غير أن هذا الاعتماد المتبادل اختلف من دولة أوروبية إلى أخرى. ومن ناحية، يرتهن أمن الطاقة الأوروبي باستقرار العلاقات الروسية الأوكرانية نظرًا لاعتماد الطرفين على دول العبور ومنها أوكرانيا في أمن إمدادات الطاقة. ومن ناحية أخرى، لا تزال روسيا تعاني من ضعف تنويعها أسواق الطاقة في الوقت الحالي، إذ، لا تزال صادراتها تتركز بنسبة عالية في السوق الأوروبية التي تحتاج إليها لتصريف إنتاجها، فضلًا عن احتياجها لبعض التكنولوجيا الغربية اللازمة لاستخراج موارد الطاقة العميقة (محفوظ عبد الرسول، ٢٠١٧: ص ١٢٤، ١٣٠).

تعاظم الدور العالمي الذي تلعبه روسيا بورقة الطاقة حيث تعد روسيا بمثابة المورد الرئيسي للنفط والغاز الطبيعي الخارجي الأكبر للاتحاد الأوروبي، ولقد لعبت شركة غاز بروم دورًا كبيرًا في البنية التحتية للطاقة في الاتحاد الأوروبي وسيطرتها على وارداته من النفط والغاز. كما اتبعت روسيا استراتيجية ذات أبعاد مختلفة بهدف دعم قدرتها التنافسية في سوق الطاقة الأوروبية من حيث إحكام قبضتها على شبكات نقل الطاقة وتوزيعها. ويمكننا القول أن العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة هي بمثابة شراكة استراتيجية من حيث ضمان أمن إمدادات الطاقة وفي ظل أن الاتحاد الأوروبي هو المستهلك الرئيسي للطاقة الروسية (مايكل كلير، ٢٠١١: ص ١٨٩، نورا عبه جي، ٢٠٢٢، ص ٨٨).

## مفهوم أمن الطاقة من وجهتي النظر الروسية والأوروبية:

### أ- المفهوم الروسي لأمن الطاقة:

تمثل الطاقة أحد أهم محددات السياسة الخارجية الروسية، حيث تعد روسيا الدولة الأولى عالمياً من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، كما تمتلك سابع أكبر احتياطي نفط في العالم، وقطاع الطاقة الروسي من أهم القطاعات الداعمة لأنها القومي، ويضم هذا القطاع كلا من النفط والغاز الطبيعي والفحم، كما حرص بوتين في عهده على تأمين قطاع الطاقة وجعله تحت سيطرة الدولة، ولقطاع الطاقة الروسي دور في تعزيز قدرات روسيا وضمان أمنها الاقتصادي (سوزي رشاد، ٢٠٢٢، ص ١٣٥، ١٣٦).

تعرف روسيا أمنها الطاقوي على أنه: "ليس هناك تعريف موحد لأمن الطاقة، لروسيا مثل أي مورد طاقي آخر، أمن طاقة يدور حول أمن الطلب وأسعار طويلة المدى أيضاً". وبناء عليه، يقوم أمن الطاقة الروسي على ضرورة الاستخراج الكافي من مصادر الطاقة الروسية الواقعة في مناطق جغرافية صعبة وقاسية، مثلما يتضمن ضرورة الوصول الآمن لأسواق الطاقة العالمية خاصة الأوروبية منها، فضلاً عن ضرورة التصدير الآمن لإمدادات الطاقة الروسية دون عرقلتها من طرف دول العبور، وبأسعار عالية تحقق أرباحاً مهمة، فضلاً عن ضرورة امتلاك التكنولوجيا المناسبة والضرورية لاستخراج الطاقة، وامتلاك أو التحكم في شبكة خطوط نقلها تجاه الأسواق الخارجية. بالإضافة إلى أهمية التنويع والتوازن في أسواق الطاقة الروسية بما لا يجعل روسيا تابعة لسوق طاقة واحدة. ولذلك، نجد بعض الأدبيات السياسية تعتبر روسيا فاعل محوري في توازنات الطاقة العالمية باعتبارها منتجاً كبيراً للطاقة، ويصل الأمر بالبعض إلى التعبير عن ذلك بعبارة أنه ليس لروسيا سياسة خارجية وإنما سياسة طاقة (محفوظ عبد الرسول، ٢٠١٧: ص ١٢٦).

## ب- المفهوم الأوروبي لأمن الطاقة:

وفقاً لاستراتيجية روسيا التي أطلقتها عام ٢٠١٠، تظل أوروبا الوجهة الرئيسية للصادرات الروسية من الطاقة حتى عام ٢٠٣٠. وبالنظر لأمن الطاقة الأوروبي، نجد أنه يتعلق بعدة أمور:

- **أولاً:** استمرارية توافر موارد الطاقة في السوق من نفط وغاز طبيعي وفحم وغيرها وضمان تدفقها بشكل مستديم بلا انقطاع نحو دول الاتحاد الأوروبي.
- **ثانياً:** ضمان توفر موارد طاقة موثوقة من الدول المنتجة المتمركزة بالأساس في روسيا ومنطقة الخليج وشمال إفريقيا.
- **ثالثاً:** ضمان أسعار معقولة لمختلف الموارد خاصة النفط والغاز نظراً لزيادة الاعتماد عليه.

## - **رابعاً:** ضمان حماية البيئة وعدم إلحاق الضرر بها.

تمثل أوروبا السوق الرئيسي للنفط والغاز الروسي حيث تقوم الأخيرة بإمدادها بـ ٢٧٪ من احتياجاتها من النفط، وأكثر من ٥٠٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي. وفي ضوء الأزمات الطاقوية التي يشهدها الاتحاد الأوروبي، فإن أمن الطاقة الأوروبي يقوم بالأساس على أهمية تنويع مناطق إمداد الطاقة بهدف تقليل التبعية الطاقوية لروسيا (محمود عبد الرسول، ٢٠١٧: ص ١٢٦).

وبمقارنة المفهومين الروسي والأوروبي للطاقة نجد أن هناك اتفاق في الجزء الخاص بضرورة استمرار تدفق إمدادات الطاقة بينهما، إلا أن هناك اختلاف في كل من حجم هذه الإمدادات واستمراريتها وطرق نقلها.

وبالتالي، تلعب ورقة الطاقة دور محوري في العلاقات الروسية - الأوكرانية لسببين هامين:

- **الأول:** تعتمد دول الاتحاد الأوروبي على إمدادات الطاقة الروسية بنسبة تمثل حوالي ٣٠٪ من حاجتها، بالإضافة إلى بعض دول أوروبا الشرقية التي تعتمد على الطاقة بنسبة ١٠٠٪، وإجمالاً، تعتمد أوروبا على روسيا بنسبة ٣٩٪ من

الغاز الطبيعي، و ٣٣,٥٪ من النفط، و ٣٠٪ من الفحم، وتحتل روسيا المركز الثالث في التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة والصين بنسبة تعادل ٧٪ في صادراته و ١١٪ في وارداته.

■ **الثاني:** تعتمد روسيا على السوق الأوروبية بشكل كبير بنسبة لا تقل عن ٧٠٪ من صادراتها من الغاز الطبيعي و ٨٠٪ من إجمال صادراتها من النفط و ٥٠٪ من إجمالي صادراتها من الفحم، كما تقوم روسيا باستيراد أكثر من نصف احتياجاتها من التكنولوجيا الخاصة باستخراج الطاقة من دول الاتحاد الأوروبي.

وبناء عليه، تمثل أوروبا سوق لتصريف إنتاج روسيا من الطاقة، بينما تمثل روسيا مصدر لسد حاجة السوق الأوروبي من الطاقة، والعلاقة بين الطرفين تتسم بنوع من الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة يختلف في نطاقه ومستوياته من دولة أوروبية لأخرى (سوزي رشاد، ٢٠٢٢: ص ١٤٤، ١٤٥).

### التبعية الأوروبية لمصادر الطاقة الروسية والأوكرانية قبل ٢٠٢٢ :

بالنسبة للتبعية الأوروبية لروسيا، تعد روسيا ثاني أكبر منتج للنفط الخام في العالم ، كما تعتبر روسيا أهم مزود للطاقة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن حيث الكمية، فهي تمثل حوالي ٥٢٪ من إجمالي احتياجات الطاقة (Fatih, Tuna, ٢٠٢٢) كما يعتبر الغاز الطبيعي هو ثاني أكبر مصدر للوقود حسب النوع لتوليد الكهرباء، أي الوقود الوحيد المستورد بشكل كبير من الاتحاد الروسي. ويستخدم الغاز أيضًا في توليد الحرارة والنقل؛ فيعد تأثيره على الاقتصاد المتعلق بالحرارة والطاقة كافٍ لاستخدامه كمؤشر على استقلالية الطاقة. ولذلك، فإن الواردات هي مؤشر موثوق لأمن الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

أما التبعية الأوروبية لأوكرانيا، تعد أوكرانيا من بين الدول التي تمتلك أكبر احتياطات الغاز الطبيعي والنفط في العالم. واعتبارًا من عام ٢٠٢١، تجاوزت احتياطات أوكرانيا

المؤكد من النفط ٤٠٠ مليون برميل، وهي ثالث أكبر مصدر للزيوت النباتية في العالم، ولديها ثاني أكبر نظام لأنابيب الغاز الطبيعي في العالم. ويمكن اعتبار أوكرانيا مهمة بالنسبة لروسيا بسبب الجوار الجغرافي، وامتلاكها أكبر بنية تحتية لنقل الغاز الطبيعي في العالم، مما يساعد روسيا على إمداد الغاز الطبيعي في جميع أنحاء أوروبا. وفي كل عام، تتلقى أوروبا ما بين ٢,٩ - ٣,٣ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا عبر أوكرانيا (Irfan, Hasnain, ٢٠٢٣).

ولقد تجلت المعاناة الأوروبية من نقص الطاقة خلال شتاء ٢٠١٤/٢٠١٥ بعد توغل روسيا السابق في شبه جزيرة القرم حيث اقترح اقتراح رئيس الوزراء البولندي -دونالد تاسك - إنشاء اتحاد للطاقة، والذي يحتفظ بستة أبعاد تتعلق بالطاقة، واقترح تنسيق بين مجموعات العمل لصياغة مشاريع ذات أهمية مشتركة، وإنشاء آلية تواصل الطاقة بين أوروبا، وتنظيم الشبكات عبر أوروبا للطاقة لحماية إمدادات الطاقة وتمكين الانتقال إلى حيادية الكربون. وجدير بالذكر أن دول الاتحاد الأوروبي تلبى تقريباً جميع احتياجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا. وبلغت هذه الكمية ١٥٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢١ وتمثل ٤٥٪ من إجمالي الاستهلاك (Fatih, Tuna, ٢٠٢٢).

وفي مايو ٢٠١٤، لخصت المفوضية الأوروبية تبعية الاتحاد الأوروبي واعتماده على الغاز الروسي على النحو التالي: "تعتمد ست دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي على روسيا فقط كمورد خارجي وحيد لواردتها من الغاز الطبيعي، ومنها ثلاث دول تعتمد على استخدام الغاز الطبيعي لتلبية أكثر من ربع احتياجاتها من الطاقة". الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي رهن إمدادات الطاقة الروسية (محفوظ عبد الرسول، ٢٠١٧: ص ١٣٠).

ونشير هنا إلى أهم مشروعات الطاقة المشتركة بين الطرفين الروسي والأوروبي في الفترة السابقة على الحرب الروسية الأوكرانية (قبل فبراير ٢٠٢٢).

## ■ خط يامال- أوروبا

وتقع شبه جزيرة ياما غرب سيبيريا، هذا الخط شرع في إنجازه عام ١٩٩٤، يمر عبر بيلاروسيا وبولندا متجهًا إلى ألمانيا، بحيث يمر عبر بيلاروسيا، وبولندا لكي يصل إلى ألمانيا، التي تعتبر المستهلك الأول للغاز الروسي في أوروبا، فضلًا عن كونه يمر بعدة دول شرق أوروبا.

### ■ مشروع السيل الشمالي (١): Nord Stream

البداية الفعلية لإنجاز هذا المشروع عام ٢٠٠٦، ولقد تم الانتهاء منه عام ٢٠١٠، ونورد ستريم (١) هو المشروع الذي يلتف ما وراء أوكرانيا، ويمتد من الأراضي الروسية عبر بحر البلطيق إلى الأراضي الألمانية مباشرة، وبواسطة هذا الأنبوب تحصل ألمانيا على حاجتها المتزايدة من الغاز بأسعار تفضيلية، ومن ثم، تتولى ألمانيا بيع وتوزيع الغاز الروسي في مختلف بلدان أوروبا الغربية، كما أن ألمانيا ستزود بهذا الخط بريطانيا وهولندا وفرنسا والدانمارك وغيرها بالغاز الروسي. ويتمتع هذا المشروع بالتأييد الكامل في كلا من روسيا وألمانيا على حد سواء. وبدأ توريد الغاز إلى أوروبا عبر نورد ستريم (١) في الربع الأول من عام ٢٠١٨.

### ■ مشروع السيل الجنوبي (٢): Nord Stream

وتضمن مشروع نورد ستريم (٢) خط أنابيب الغاز الذي يقوم بنقل الغاز الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي من خلال قسمه الأرضي المار ببلغاريا بعد مرور قسمه الأول تحت الماء عبر البحر الأسود في المياه الإقليمية لكل من روسيا وتركيا وبلغاريا ليزود دول الاتحاد الأوروبي بالغاز الروسي، الذي كان من المفترض أن يزود هذا الخط كل من بلغاريا والمجر والنمسا وإيطاليا وكرواتيا وصربيا، بالغاز الروسي (نورا عبه دي، ٢٠٢٢، ٩٥-٩٨).

### ■ خط أنابيب السيل الأزرق (السيل التركي):

تمثل الهدف من بناء خط السيل التركي ضمان وصول الغاز الروسي بشكل منتظم دون انقطاع أو تعطيل إلى الدول الأوروبية المعنية خاصة بعد الأزمات التي سببتها أزمات أوكرانيا عام ٢٠٠٦، و٢٠٠٩، و٢٠١٤، وجاء هذا الخط متفاديًا للأراضي

الأوكرانية أسوة بالسفل الشمالي فف فمكنت روسيا من إقناع تركيا أن فلعب فورا رئيسفا فف فورفب الفاز الروسي من فلال مشروع السفل الأزرق، وكان من المقرر أن ففمع بنفس الطاقة الفف ففمع بها أنبوب فاز السفل الففوفف.

#### ■ فط أنابفب فاكو- ففبلسف- ففهان:

افففف مشروع فط أنابفب فاكو-ففبلسف-ففهان عام ٢٠٠٥ باسم مشروع (فاكو-ففبلسف- ففهان)، ففمف من العاصمة الأفرفة فاكو على ففر فزوفن عفر فورففا وصولا إلى ففهان على السافل الفركف للفمفوسف. عملف فركفا فف البفبافة على ففولة فركفز ففوفها لفقل النفط الأفرفبفبف عفر مفنا ففهان الواقع على الففر المفوسف، معفمفة على مروه عفر وافف أرسا، واستعمال فزء من فط الأنابفب العراقف الفركف، ففف فمفمف من فاكو إلى أرمفنفا ومنها إلى فركفا على طول السافل الفرفبف لبحفرة وان، ولكن بعف ففرة قصفرة أصبح هناك مسار ففرافف أفر للمشروع، بعف أن بفا المسؤولون الأفراك فؤكون على ضرورة إنشاء فط أنابفب فمر بالأراضف الفورففة فف ففجب مروه بمفظة ففوب شرق فركفا الفف ففطنها الأكراف بشكل رئيسف.

#### ■ فط أنابفب مشروع فابوكو:

بفا مشروع فط أنابفب فابوكو باففاقفة شراكة فف عام ٢٠٠٢ بفن فركفا وبلغارفا والمفر ورومانفا والنمسا بعفم وفشفبب من الولافف المفمفة الأمريكية والاتفاد الأوروبي، فم انضمف ألمانفا إلى هذه الاففاقفة فف عام ٢٠٠٨. وكان من المفترض أن ففقل فاز ففر فزوفن وخاصة من فركمنسافن وأفرببفبان عفر فركفا إلى وسف أوروبا. ففر أن هذا الفط لاقف فحفظات روسيا على الإطار القانونف لبحر فزوفن والفففة الفف ففم بها إقناع أفرببفبان وفركمنسافن فف الوفوق بالفطلفاف الأمريكية الفركفة. وبناء علفه، قامف روسيا بالفوقبب على اففاقفة الطاقة المعروفة باسم "فركمانبشف" مع فركمنسافن وكازاخسافن فف عام ٢٠٠٧، والفف بمقفضاها ففم نقل الطاقة من فركمنسافن وكازاخسافن عفر الأراضف الروسية. كما اففكرف روسيا بموجبها فاز فركمنسافن فف عام ٢٠٢٨، كما ففمسك روسيا بأهمفة مروه أنابفب الفاز الفبببف عفر أراضفها وموائفها (فورا عبه فف، ٢٠٢٢، ص ٩٩-١٠٢).

### المبحث الثالث

## تداعيات أمن الطاقة الأوروبي على بنية المحاور والتحالفات الدولية في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية

بداية، الحرب الروسية الأوكرانية ليست الحرب الوحيدة في مجال العلاقات الدولية التي جلبت فيها الحروب تبعات اقتصادية على الأسواق العالمية، فعلى سبيل المثال أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦، حرب أكتوبر ١٩٧٣، والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠، والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، أثرت سلبيًا على النسق الدولي والأسواق الاقتصادية الدولية. فالاختلاف في المشكلة التي نواجهها اليوم هو أن الدول الأوروبية بشكل خاص تعتمد بشكل كبير على روسيا، التي هي طرف مباشر في الحرب الدائرة الآن مع أوكرانيا حيث نجحت روسيا منذ انتهاء الحرب الباردة اقتصاديًا وسياسيًا في السيطرة على سوق الطاقة الأوروبية والعالمية.

تعد الحرب الروسية الأوكرانية أهم صراع في القرن الحادي والعشرين من حيث تبعاته في مجال الطاقة، وذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث أظهرت الحرب نتائج اقتصادية سلبية في المناطق المجاورة، وكذلك، في المناطق البعيدة جغرافيًا. لذلك، أثرت الحرب بشكل كبير على الاقتصاديات الإقليمية والعالمية على حد سواء. ووضعت أمن الطاقة جنبًا إلى جنب مشاكل اقتصادية أخرى. أدت حقيقة أن روسيا مورّدًا مهمًا للطاقة إلى العالم إلى تعقيد الوضع الاقتصادي في كثير من النواحي، كما أن واقع أن البلدين -طرفي الحرب- كان لهما تأثير في مجال المواد الخام والطاقة، فاقم من آثار الحرب.

لقد غيرت الحرب الروسية الأوكرانية الجارية بشكل كبير تجارة النفط والطاقة والمواد الخام، مما أثار التردد لدى المستهلكين الغربيين. وإلى جانب التكاليف المباشرة للحرب التي يشار إليها عمومًا باسم الحياة والموارد، فلقد أضرت الحرب أيضًا بالتملكات وعطلت حركة التجارة العالمية. وجدير بالذكر أن الحروب

والتوترات والمواجهات العسكرية تقلل بشكل كبير من التجارة بين الدول المشاركة من خلال العقوبات والحظر، فإنها تبدأ في الانتعاش فور وقف إطلاق النار، وتبدأ التجارة والاقتصاد في التعافي. (Irfan, Hasnain, ٢٠٢٣).

**أولاً: أمن الطاقة الأوروبي منذ بداية الحرب الروسية-الأوكرانية (فبراير ٢٠٢٢ – مارس ٢٠٢٣)**

هنا نشير إلى تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أسواق الطاقة العالمية ومحاولة الكشف عن تداعيات هذا الوضع خاصة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي.

### ■ الموقف الغربي- الأوروبي الراض للحرب

لقد اتخذت كل الدول الغربية تقريباً موقفاً مشابهاً حيث انقلبت ضد روسيا وفرضت قيود اقتصادية صارمة ومستمرة بهدف وضعها تحت ضغوط مستمرة لإنهاء الحرب، وفي المقابل يستمر الغرب في الدعم النسبي للطرف الأوكراني خاصة في ظل إدراكه بأن الأزمة الاقتصادية وتحديداً أزمة الطاقة لن تكون قصيرة الأجل (Fatih, Tuna, ٢٠٢٢).

ولقد أدان الاتحاد الأوروبي بشدة الغزو الروسي لأوكرانيا وأعلن أنه "عدوان عسكري روسي غير مبرر". كما أدان المحاولة الروسية للاعتراف بالسيطرة غير الحكومية في مناطق الصراع في دونيتسك ولوهانسك، ودعم بيلاروسيا للإدارة الروسية. ومنذ بداية الغزو. كما يعقد المجلس الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي اجتماعات لرصد ومناقشة الحرب الجارية بشكل منتظم، والتأكيد على ضرورة حل الصراع سلمياً من خلال الحوار والدبلوماسية. كما دعا قادة الاتحاد الأوروبي إلى وقف فوري لإطلاق النار، والانسحاب غير المشروط لقوات الغزو الروسية من أوكرانيا، واحترام سيادة أوكرانيا. كما أعربت بروكسل عن تقديرها للقيادة الأوكرانية والسعي الجماهيري للدفاع عن بلادهم. كما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات عسكرية على روسيا، وأعرب عن وحدته مع الأوكرانيين من خلال الدعم الإنساني، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أن أوكرانيا، جزءاً من مجتمع الأوروبيون، وملتزماً بإيواء اللاجئين، مع حلفاء آخرين بما في ذلك الأمم المتحدة ومجموعة الدول السبع (Irfan, Hasnain, ٢٠٢٣).

وبعد عام من اندلاع الحرب، استمرت الوحدة الأوروبية في الصمود، ففي ١٥ فبراير ٢٠٢٣، أقر الاتحاد الأوروبي الجزمة العاشرة من العقوبات، واعتبارًا من ١٦ فبراير ٢٠٢٣، يخضع ١٤٧١ فردا روسيا و ١٦٩ كيانا لعقوبات المملكة المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار العقوبات الفردية السابقة التي فرضت بعد ضم شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤، حين فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على ١٣٨٦ فردا و ١٧١ كيانا.

ولقد سعت تلك الحزم من العقوبات الأوروبية إلى محاصرة الاقتصاد الروسي وعرقلته نموه، وحرمانه من التكنولوجيا الحيوية والسلع الصناعية، كما امتنع الاتحاد الأوروبي عن تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج والسلع التقنية المتقدمة (الشيماء عرفات، ٢٠٢٣: ص ٣٦).

كما سعى الاتحاد الأوروبي إلى تعميق سياساته العقابية التي قد تمنع روسيا من تحقيق أية فوائض مالية تساعد في حربها على أوكرانيا، ومن خلال التعاون الأوروبي الأمريكي مع أعضاء آخرين من مجموعة الدول السبع، أطلقوا سقف سعر دولي لشراء النفط الروسي، بالإضافة إلى الحظر الأوروبي للشحن البحري للنفط الروسي. وفي يونيو ٢٠٢٢ تبنى المجلس الأوروبي حزمة سادسة من العقوبات التي بموجبها يحظر شراء أو استيراد أو نقل النفط الخام المنقول بحرًا وبعض المنتجات البترولية من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتم تطبيقها منذ ديسمبر ٢٠٢٢ على النفط الخام. وابتداء من فبراير ٢٠٢٣ على المنتجات البترولية المكررة الأخرى. وتلك القيود غطت ما يقرب من ٩٠٪ من واردات النفط الروسي إلى أوروبا بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، الأمر الذي بدوره سيقبل من أرباح التجارة الروسية (الشيماء عرفات، ٢٠٢٣: ص ٣٧).

تكمن الإشكالية بين روسيا وأوكرانيا في سياسات العقوبات الأوروبية والأمريكية وعواقبها. وسيكون للحظر والعقوبات المفروضة على روسيا قريبًا آثار مالية خطيرة على كل من روسيا والاقتصاد العالمي. كما ستكون لهذه العواقب عواقب سلبية وخيمة على النظام الاقتصادي العام والتدفق الطبيعي للتجارة. ووفقًا لبعض الخبراء، يُعتقد أن الاقتصاد العالمي قد خسر بالفعل تريليونات الدولارات والسبب في ذلك هو سياسة الحرب الخاطئة للروس (Fatih, Tuna, ٢٠٢٢).

كما أثرت سياسة العقوبات الغربية المتتالية على سلاسل التوريد العالمية بشكل كبير حيث تتردد القوى الكبرى مثل الصين والهند، حول مسألة المشاركة في الحرب حيث أنهم أكثر قلقًا بشأن التأثير الاقتصادي بدلاً من الانحياز إلى أي جانب. لقد أدى الموقف المهدد لحلفاء الولايات المتحدة في أوروبا إلى حالة من عدم الأمان تجاه روسيا مما قد يؤدي إلى إثارة تنافس بين القوى العظمى، وتدهور السلام العالمي.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وحلفاء الناتو بدأوا في دعم أوكرانيا بذريعة الدفاع عن النفس والأمن البشري، فيمكن اعتبار أن الهدف الحقيقي هو التنافس لاحتواء النفوذ الروسي والصيني في أوروبا الشرقية. كما أن التصور الروسي للشراكة الدفاعية والعسكرية الغربية وخاصة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة مع أوكرانيا وخطة توسع الناتو إلى الحدود الروسية يعد بمثابة تهديد أمني لبقائها ومصالحها الحيوية. (Irfan, Hasnain, ٢٠٢٣)

لطالما كانت العلاقات بين أوروبا (خاصة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) وروسيا مترابطة ومحفوفة بالمخاطر، فروسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وحتى الصين واليابان، كلهم لاعبون على رقعة من الشطرنج حيث تتمثل القطع ليست فقط في القوات العسكرية والبحرية والجوية، ولكن أيضًا الغاز الطبيعي وطاقات الهيدروجين والكهرباء وتكنولوجيا تصنيع الطاقة النظيفة. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)

### ■ الدعم المالي والعسكري والإنساني الأوروبي لأوكرانيا

منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية، قام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ومؤسساته المالية بتوفير مساعدات طارئة وإنسانية وعسكرية إلى أوكرانيا، وأنشأ الاتحاد الأوروبي بعثة المساعدة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي لدعم الطرف الأوكراني EUMAM Ukraine والتي توفر تدريبات قتالية للقوات المسلحة الأوكرانية. وتبلورت آخر حزم الدعم العسكري في بداية عام ٢٠٢٣ عندما أعلنت كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة شحن مركبات قتالية مدرعة إلى أوكرانيا، وهي المرة الأولى التي يتم فيها إرسال دبابات خفيفة مصممة غربًا إلى

الجبش الأوكرانيي. كما تعمل المفوضية على تقديم مساهمة بقيمة مليار يورو للتعافي السريع. بالإضافة إلى ذلك قام الاتحاد الاوروبي – لأول مرة في تاريخه- بتنشيط توجيه الحماية المؤقتة للأوكرانيين الفارين من الحرب والتي بموجبها يحث للاجئين الأوكرانيين الإقامة والتعليم والعمل في أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي حتى مارس ٢٠٢٤. وكانت بولندا أكبر دولة مستقبلة للفرارين الأوكرانيين بما يزيد عن ١,٥ مليون لاجيء، تليها ألمانيا بما يزيد عن مليون أوكراني. ومقارنة بعدد السكان تعد دول شرق أوروبا كالتشيك ومولدوفا وسلوفاكيا من أكبر الدول المستقبلة للاجئين الأوكرانيين (الشيماء عرفات، ٢٠٢٣: ص ٣٨).

### ■ التعتت الروسي في مواجهة الموقف الأوربي الراض للحرب

من ناحية أخرى، تُظهر روسيا أن الحظر الذي تفرضه الدول الغربية هو سبب مشكلة الطاقة التي تؤثر على أوروبا بأكملها. وتعني هذه التصريحات أن روسيا ستعطي الضوء الأخضر لتدفق الغاز مقابل رفع الحظر.

بينما تحاول روسيا إقناع أوروبا برفع الحظر، يتهم الاتحاد الأوروبي روسيا باستخدام الطاقة كسلاح. واصلت شركة غاز بروم الروسية المملوكة للدولة تهديداتها بقطع أهم خط غاز بحجة الصيانة والإصلاح، ولا يتوقع حدوث تحسن قبل استمرار الحظر. (Fatih, Tuna, ٢٠٢٢)

### ■ تداعيات الرفض الأوروبي للحرب على أمن الطاقة

آثار الحرب كانت محسوسة بشكل كبير في الاقتصادات الأوروبية. وشكلت الحرب الروسية الأوكرانية نقطة تحول هامة في سياسة الطاقة الأوروبية منذ بداية الحرب، حيث ارتفاع الأسعار والتأثير بشكل مباشر على اقتصاديات الدول. ولذلك، أثرت الحرب بشكل كبير على الاقتصاديات الإقليمية والعالمية على حد سواء. ووضعت أمن الطاقة جنبًا إلى جنب مشاكل اقتصادية أخرى. (Fatih, Tuna, ٢٠٢٢)

من أبرز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ارتفاع أسعار الطاقة والأضرار الجسيمة التي لحقت بالتجارة العالمية بسبب الحظر المفروض من الغرب على روسيا. أثرت الحرب

الروسية الأوكرانية منذ بدايتها على البلدان الأوروبية ذات الاقتصادات المتقدمة ثم توالى معاناة الشركات المنتجة والمستخدم للطاقمة الروسية خاصة مع ارتفاع التكاليف في ظل حدوث زيادات في الأسعار في سوق الطاقمة، ومع حلول فصل الشتاء انتقلت المشكلمة بالتالي إلى المنازل خاصة فيما يتعلق بتوليد الكهرباء (Fatih, Tuna, ٢٠٢٢).

وفي الآونة الأخيرة، يمكن للحرب الروسية الأوكرانية، التي حظت بأكبر قدر من الاهتمام الدولي، أن تكون بمثابة دليل على التفاعل بين القوى العسكرية والسياسية وكذلك، التعاون الدولي في مجال الطاقمة حيث أثرت الحرب على إعادة بناء الوضع السياسي للطاقمة الدولية، و حياة المواطنين في بعض المناطق.

وجدير بالذكر أن إعادة تشكيل نظام الطاقمة يستند بالأساس على نجاح التحول العالمي للطاقمة. وسيكون هذا التحول أيضاً عاملاً رئيسياً وقوة دافعة لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين، مع ما يترتب على ذلك من آثار على العولمة وسياسات الطاقمة التقليدية. وأصبح الآن التحول العالمي للطاقمة قوة جيوسياسية رئيسية في ظل استمرار الظروف المعقدة التي تشكل قرارات الحكومات في جميع أنحاء العالم حيث تعمل تلك القوى على تغيير هيكل القوة بين المناطق والبلدان. وغالباً ما تتعكس هذه التغييرات في أحداث عالمية محددة مثل الاستجابة الدولية للحروب والكوارث الطبيعية. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)

### ثانياً: تداعيات أمن الطاقة الأوروبي على بنية التحالفات والمحاور الدولية في ضوء الحرب

#### ■ التلخص من مسألة التبعية الطاقوية الأوروبية لروسيا: تنوع إمدادات الطاقمة

يعد تنوع إمدادات الطاقمة الخارجية هدفاً جوهرياً لسياسة طاقة الاتحاد الأوروبي المستقبلية. وبناء عليه K يضع الاتحاد الأوروبي تصوراً لوضعه في النسق الدولي على أنه (١) جهة فاعلة جيوسياسية، تعمل بكامل طاقتها على تعزيز هذا الدور؛ (٢) جهة

فاعلة تضمن أمن الطاقة للدول الأعضاء، وكذلك لشركائها (خاصة أوكرانيا)؛ و(٣) جهة فاعلة تضمن مكاسب مادية من خلال التحرر من الاعتماد على روسيا.

وفي هذا السياق، حدد الاتحاد الأوروبي مصالحه الرئيسية (١) تعزيز قوته الفاعلة في مجال الطاقة؛ (٢) خفض الطلب على الطاقة والواردات بشكل عام؛ (٣) تحسين قوته التفاوضية، و(٤) تقليل الاعتماد على البيئة الخارجية. كما حدد الاتحاد الأوروبي مصالح أخرى فرعية على النحو التالي (١) منع التهديدات/ المخاطر المحتملة؛ (٢) القضاء على قابلية تأثر الطاقة/ الاعتماد عليها على وجه التحديد؛ (٣) فرض عقوبات على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية والحفاظ على أوكرانيا كدولة عبور، (٤) تنويع طرق العبور والمصادر والموردين؛ (٥) التعاون مع دول ثالثة، (٦) بناء طرق بديلة، و(٧) تقليص عائدات الطاقة الروسية من أوروبا. (Lukas, Tichy, ٢٠٢٣)

يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى (١) زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال، (٢) زيادة الواردات من قطر والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٥٪ على الأقل (مقارنةً بعام ٢٠٢٠)، و(٣) استكشاف الهيدروجين بقوة كوقود ضمن مسابقة ناقلات الهيدروجين المضغوط/ المبرد أو الأمونيا أو الهيدروجين العضوي المسال. علاوة على ذلك، ينبغي على الاتحاد الأوروبي (أ) التحقيق في الخيارات المتاحة لاستيراد النفط من دول عدم الانحياز، (ب) نشر الكهرباء المتسارعة لشبكة القطار والنقل، (ج) توفير الحوافز للسيارات الكهربائية والمركبات وحافلات وعربات النقل، (د) إعطاء حوافز ضريبية لأنشطة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وأنشطة الطاقة المتجددة الأخرى. يجب على الاتحاد الأوروبي أيضًا التفكير في الاستثمار في طاقة المد والجزر للبلدان الواقعة على الساحل، وتمكين التنفيذ السريع للهيدروجين كناقل للطاقة. (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

نشير إلى أمن الطاقة الأوروبي على أنه محاولة لتعزيز تنويع طرق النقل والموردين من أجل تقليل الاعتماد (المتبادل) على/ مع روسيا. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى التعاون مع شركاء جدد في مجال الطاقة من أجل إضعاف روسيا لأن روسيا تريد أن تصبح قوة عظمى في مجال الطاقة من الناحية الاقتصادية. (Lukas, Tichy, ٢٠٢٣)

وبذلك، يُنظر إلى الطاقة في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا على أنها وسيلة للتأثير الروسي في أوروبا، وبالتالي، من الضروري الابتعاد عن الاعتماد على الطاقة الروسية. كما ينظر الاتحاد الأوروبي إلى روسيا باعتبارها موردًا غير موثوق به وجزءًا خطيرًا لا يخضع للمراجعة من قبل الأقران ويستخدم الطاقة كسلاح سياسي. ويعد أمن الطاقة إن مطلبًا لتعزيز المرونة في مواجهة تهديدات الطاقة ومخاطر الاعتماد الكبير على الطاقة، والقضاء على قابلية التأثير بقطع إمدادات الطاقة. (Lukas, Tichy, ٢٠٢٣)

يبدو أن الحد من التبعية ومسألة طرق النقل أصبحا أمران حاسمان حيث يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى "إستراتيجية عملية لأمن الطاقة" تعتمد على التنوع لاستبعاد التكلفة المحتملة في حال انقطاع إمدادات الغاز من روسيا. وفي الواقع، بدأت الدول الأوروبية بالفعل في تنوع مصادر طاقتها لبعض الوقت. وهذا معناه أن أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي مساويًا لتأمين سلع طاقة منتظمة وموثوقة وغير منقطعة. وكذلك، تنوع خطوط نقل الطاقة بعد أن أدت أزمة الطاقة في المقام الأول إلى خسائر خطيرة لحقت بالانتاج الصناعي، وفي مناطق الإنتاج نتيجة نقص المواد الخام. (Lukas, Tichy, ٢٠٢٣)

ترتبط مسألة التعاون في مجال الطاقة بشكل متزايد بالسياق السياسي حيث أدى الصراع الشامل بين روسيا وأوكرانيا إلى مخاطر بخصوص نظام إمدادات الطاقة الأوروبية، وعلى وجه التحديد، أصبح الاتحاد الأوروبي بلا شك من أكثر الأطراف تضررًا. ولذلك، يجب على الاتحاد الأوروبي إنشاء نهج جديد وموحد تجاه روسيا، بما في ذلك سياسة طاقة خارجية قوية ومشتركة، وبشكل منهجي من خلال تضمين الطاقة خاصة في جداول الأعمال على أعلى مستوى والتعاون مع دول ثالثة من شركائه الاستراتيجيين بعد أن أصبحت روسيا منافسًا جيوسياسيًا لأوروبا، وترتب على ذلك صدام مع المصالح الخارجية لأوروبا في مناطق النفوذ الروسي. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)

### ■ على مستوى دول الاتحاد الأوروبي

من ضمن الإشكاليات الهامة فيما يتعلق بأزمة الطاقة الأوروبية -على الرغم من أن الإدارات الأوروبية أظهرت موقف موحد تجاه الحظر المطبق على روسيا أو الحرب- إلا

أنها لم تكن دائماً على نفس الخط فيما يتعلق بسياسات الطاقة. وهناك أسباب كثيرة لهذا الوضع، لعل أهمها اختلاف الدول الأوروبية من حيث تلبية احتياجاتها من الغاز الروسي. ففي الحرب الروسية الأوكرانية، تأثرت كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي بمعدلات مختلفة. وبناء عليه، فإن هناك اختلافات في مقاربات دول الاتحاد الأوروبي حيال تلك المسألة. وتطرح مفوضية الأوروبية للطاقة، في اجتماعاتها بخصوص أجندة الطاقة من وقت لآخر، ما إذا كان ينبغي معالجة أزمة الطاقة من منظور الاتحاد الأوروبي ككل أو ما إذا كان ينبغي على كل دولة التعامل مع الأزمة من منظورها الخاص. هذا الخلاف بين الأوروبيين هو في مصلحة روسيا ويستخدم الدول ضد بعضها البعض. وبناء عليه، تبحث أوروبا عن طرق لاستخدام أساليب الحظر الأقل ضرراً. وفي المقابل، تبحث روسيا عن وسائل للضغط على الدول الأوروبية حتى النهاية وإجبارها على رفع الحظر. ومع ذلك، فإن فرض حظر على بلد مثل روسيا لا يضر روسيا فحسب، بل يضر أيضاً جميع الدول التي تستخدم النفط والغاز الروسي (Fatih, Tuna, ٢٠٢٢).

يختلف الاعتماد على الغاز الروسي من دولة لأخرى في أوروبا. هذا المعدل هو صفر في إسبانيا، و٤٠٪ في ألمانيا، وأعلى في إيطاليا وبعض دول أوروبا الشرقية. لم تتسبب مشكلة الغاز في أزمات خارج مناطق الإنتاج خلال أشهر الصيف، لكن المشكلة أصبح لها تأثير مباشر على المواطنين في أشهر الشتاء. (Fatih, Tuna, ٢٠٢٢).

وتشير الاتجاهات إلى أن ١٠ دول أعضاء فقط من الاتحاد الأوروبي مثل لاتفيا وسلوفينيا، قد زادت من أمن الطاقة لديها من خلال تنويع مصادر الطاقة واستخدام الغاز الطبيعي المسال (الغاز الطبيعي المسال). وفي المقابل، زادت المجر وبلغاريا وإسبانيا والنمسا اعتمادها على الطاقة نتيجة لاحتياجاتها المحدودة من الغاز وتوحيد المشتريات من الموردين الفرديين (الجزائر لإسبانيا والاتحاد الروسي للنمسا والمجر). أما الدول الأقرب إلى روسيا التي لا تحتوي على احتياطات غاز مثل فنلندا وليتوانيا وسلوفاكيا وإستونيا، فهي معرضة بشكل خاص للاعتماد على مورد وحيد للغاز. حاولت هذه الدول التنويع، وتعهدت بتبني أشكال بديلة من الطاقة مثل الغاز الطبيعي المسال من النرويج. كما تتمتع لوكسمبورغ

ورومانيا وهولندا بوضع جيد في مجال أمن الطاقة نتيجة لاحتياطياتها الحالية ووجود موردين متنوعين. وتعتبر الدنمارك والمملكة المتحدة وهولندا أقل خطورة لأنها تمتلك احتياطيات مستقرة نسبياً وبنية تحتية متطورة للتعامل مع موارد الطاقة البديلة واستخدامها. من غير المحتمل في المستقبل القريب (٢٠٢٢-٢٠٣٠) أن يتم تقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي أو أن يتم وضع أكبر مصدرين صافين في بحر البلطيق، وهما النرويج وفنلندا، ليحلوا محل إمداداتهم من الغاز الطبيعي. (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

### ■ على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل

اتفقت جميع دول الاتحاد الأوروبي على خفض استخدام الغاز الطبيعي بنسبة ١٥٪ بحلول مارس ٢٠٢٣، مما يقلل الحاجة إلى الغاز الروسي، وهناك خلافات في الرأي بين دول الاتحاد الأوروبي حول طريقة حل أزمة الطاقة. ويتعين على البلدان التي تعتمد على الطاقة تفعيل بدائل مختلفة لتنويع بلدان مصدرها (Fatih, Tuna, ٢٠٢٢)، وذهبت المفوضية الأوروبية الجديدة إلى أبعد من ذلك في النظر إلى روسيا عندما شدد بوريل على أن "روسيا جارة، جارة خطيرة" التي "تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات للتأثير، أو التدخل، أو إضعاف، أو حتى السعي لزعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي. كما شدد البرلمان الأوروبي على أن الطريقة الوحيدة المناسبة للاتحاد الأوروبي "للرد على التهديد الروسي" هي تحسين "أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي بشكل جذري، واستقلاله ومقاومته للضغط الخارجي من خلال تعزيز قطاع الطاقة. (Lukas, Tichy, ٢٠٢٣)

### ✓ توقف خط نورد ستريم (٢)، وإفلاس خط نورد ستريم (١)

بعد اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، تم الكشف عن خطر إفلاس الشركة التي تدير نورد ستريم (٢) بعد أن قامت ألمانيا بتعليق عملية الموافقة على بدء تشغيل خط الأنابيب، وذلك في الوقت الذي فرضت فيه الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات،

الأمر الذي أدى إلى توقف تجارة الغاز بين روسيا والاتحاد الأوروبي. ويتضح من ذلك كيف تؤثر السياسة الدولية والحرب على تجارة الطاقة. لقد كان خط أنابيب روسيا منذ فترة طويلة شريان الحياة في أوروبا وجزءًا كبيرًا من صادرات الطاقة الروسية. ليس هناك شك في أن عمليات نورد ستريم (١) ستعاني بشكل كبير مع الإفلاس المبكر لـ نورد ستريم (٢).

في سياق تحول الطاقة وتسييس الحياد الكربوني، تسبب اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا في تأثير سلبي شامل وضربة لنظام إمدادات الطاقة في أوروبا. إن إفلاس نورد ستريم، وإعادة تشغيل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم سيؤثر حتمًا على البيئة وعدم الاستدامة التي ستواجهها أوروبا. كما سيؤدي إلى أزمة اقتصادية في نظام الطاقة في أوروبا. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)

أما أوكرانيا كدولة عبور للطاقة الروسية، اتخذ الاتحاد الأوروبي موقف حماية أوكرانيا كمورد للغاز الروسي إلى أوروبا. أدى هذا مرة أخرى إلى دعوة "لوقف استكمال خط أنابيب نورد ستريم ٢. (Lukas, Tichy, ٢٠٢٣)

#### ✓ العودة لاستخدام الوقود الأحفوري ومناجم الفحم

في ظل الصراع الدولي الراهن توجد علاقة ارتباطية بين أزمة المناخ وأزمة الطاقة، خاصة بعد أن أدى النقص في إمدادات الغاز الروسي لدول الاتحاد الأوروبي إلى العودة لاستخدام مصادر الطاقة غير المستدامة. ولا يمكن للاتحاد الأوروبي إلا إعادة التركيز على استخدام الفحم مرة أخرى بهدف إعادة تشغيل محطة الطاقة النووية، من أجل تعويض عدم كفاية الإمداد بالغاز الطبيعي الروسي. ولذلك، فإن فشل حكومات دول الاتحاد الأوروبي في توفير إمدادات الطاقة النظيفة التي تلبى احتياجات المواطنين في أوروبا خاصة فيما يتعلق بإمدادات الكهرباء، سيضطرها إلى خيار إحياء المنشآت الصناعية القديمة المتبقية من القرن الماضي. وهذا معناه تضحية الاتحاد الأوروبي بإنجازات حماية البيئة منذ إبرام اتفاقية باريس. وفي هذا السياق، أعلنت

الحكومة الألمانية في أوائل يونيو ٢٠٢٢ أنها ستستأنف محطات الطاقة المتقاعدة التي تعمل بالفحم باعتبارها انتقالاً من أزمة الطاقة الحالية، وبالمثل، قامت الدنمارك وهولندا وإيطاليا بتنشيط خطط الطوارئ للغاز، كما تحولت النمسا إلى الفحم لمحطات الطاقة الوطنية التي تعمل بالغاز (بسنت جمال، ٢٠٢٣، ص ٤٧).

ومن هذا المنطلق، فإن مستقبل أمن الطاقة في أوروبا مرهون بنجاح جهود الاتحاد الأوروبي في خفض استخدام الوقود الأحفوري، وتوفير الموارد والاستثمار في المحروقات بشكل يلبي احتياجات الطاقة، فضلاً عن أنها تحتاج إلى وقت طويل، وبالتالي، فإن استمرار أوروبا في الاعتماد على الوقود الأحفوري على المدى المتوسط والبعيد يشكل مخاطر على البيئة والاقتصاد والأمن القومي لكل دولة (فتحي بولعراس، ٢٠٢٣: ص ١٢٤).

#### ✓ إعادة تشغيل مصادر الطاقة غير المستدامة

ليس هناك شك في أن معاناة الاتحاد الأوروبي من نقص إمدادات الطاقة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية على حدوده، يمثل ضربة لجهود الاتحاد الأوروبي لترسيخ مكانته كرائد في التنمية المستدامة وانتقال الطاقة. فطالما أراد الاتحاد الأوروبي أن يكون رائداً هيكلياً في إدارة المناخ العالمي. ويمر نظام إمدادات الطاقة في أوروبا بأزمة حيث أدى استئناف مشاريع الطاقة التي تعمل بالفحم إلى تأخير تحقيق هدف حياد الكربون (حياد الكربون يعني تحقيق توازن بين انبعاث الكربون وامتصاص الكربون من الغلاف الجوي في مصارف الكربون. تُعرف إزالة أكسيد الكربون من الغلاف الجوي ثم تخزينه باسم عزل الكربون من أجل تحقيق صافي انبعاثات صفرية، يجب موازنة جميع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في جميع أنحاء العالم من خلال عزل الكربون. أما خافض أو مصرف الكربون هو أي نظام يمتص الكربون أكثر مما ينبعث منه. مخفضات أو مصارف الكربون الطبيعية الرئيسية هي التربة والغابات والمحيطات. وفقاً للتقديرات، تزيل المخفضات أو المصارف الطبيعية ما بين ٩,٥ و ١١ جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

وصلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية السنوية إلى ٣٦,٠ جيجا طن في عام ٢٠٢٠. حتى الآن، لا توجد مصارف صناعية للكربون قادرة على إزالة الكربون من الغلاف الجوي على النطاق اللازم لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري حيث يتم إطلاق الكربون المخزن في الأحواض الطبيعية مثل الغابات في الغلاف الجوي من خلال حرائق الغابات أو التغييرات في استخدام الأراضي أو قطع الأشجار. هذا هو السبب في أنه من الضروري الحد من انبعاثات الكربون من أجل الوصول إلى الحياد المناخي: (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢). يعد هذا ضعفًا كبيرًا في الاستراتيجية الأوروبية لحماية البيئة وخفض الانبعاثات التي دعا إليها الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة.

ليس هناك شك في أنه مع استمرار الصراع بين روسيا وأوكرانيا، ستصبح أزمة الطاقة في أوروبا أكثر خطورة، مما يؤدي إلى إجبار المزيد من الدول على إعادة تشغيل مصادر الطاقة غير المستدامة. يجب على المجتمع الدولي أن يأتي باستجابة قوية لحل كارثة بيئية أخرى ناجمة عن أزمة الطاقة. هذا يجعل البعض يعتقد أن اقتراح هدف حياد الكربون هش للغاية، كما أنه أمر غير موات للغاية للاستراتيجية الكلية للاتحاد الأوروبي. وسيتم التشكيك في سلطة وتقدم الاتحاد الأوروبي في مجال انتقال الطاقة بصفته رائدًا في حيادية الكربون، خاصة أنه أعلن أنه سيتحقق هدف الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٥٠ لحياد الكربون، وهدف عام ٢٠٦٠ الذي وعدت به العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، في الوقت المحدد. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)

تأثرت استدامة نظام إمدادات الطاقة في أوروبا سلبيًا بالآثار الجانبية للحرب الروسية الأوكرانية، والتي ستهدد وضع الاتحاد الأوروبي الداعي ذاتيا وبقوة إلى عملية انتقال الطاقة وحيادية الكربون في المجتمع الدولي. لذلك، فإن تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الاتحاد الأوروبي ليست مجرد قضية طاقتوية أو بيئية، إنها قضية سياسية دولية. وبعبارة أخرى، فإن اقتراح وتنفيذ حياد الكربون هو في الأساس مظهر ملموس للعبة السياسية،

حيث تعد روسيا والصين أكبر الفائزين في تلك الفترة بعد اندلاع الصراع. (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

### ■ التحول إلى الطاقة النووية

تقوم ألمانيا باستعداداتها لإعادة تنشيط محطتي الطاقة النووية المغلقتين. بالإضافة إلى ذلك، سيحتاج الاتحاد الأوروبي، بالتنسيق مع فنلندا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلى الشروع في تخصيص الوقود النووي ومعالجته. وتشير التقديرات إلى أن الاتحاد الأوروبي يمكنه ذلك حيث يتم توليد أكثر من ٦٤٥ تيراواط ساعة من الكهرباء حاليًا بواسطة الطاقة النووية قوة. الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أنها تستورد هذا الخام من كازاخستان. يتطلب استمرار الطاقة النووية موردًا بديلاً للمواد النووية المعالجة، مثل كندا أو الولايات المتحدة الأمريكية. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميمات المفاعل في أوروبا الشرقية لا يمكن أن تقبل اليورانيوم المخصب بدون قضبان الوقود الروسية. كان الاتحاد الروسي أيضًا المستفيد من ٥٠٠٠ رأس حربي نووي من أوكرانيا، وكان الهدف الأصلي هو معالجتها وإعادة استخدامها للاستخدامات السلمية للطاقة النووية المدنية والشحن لاحقًا، لذلك، قد لا يكون التحول من الفحم إلى الطاقة النووية عمليًا إذا استوردت دول الاتحاد الأوروبي المواد النووية المعالجة المواد من روسيا (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

### ✓ الطاقة المتجددة (الطاقة الخضراء)

من المهم تطوير سياسة الطاقة الخاصة بالاتحاد الأوروبي في ضوء الحاجة إلى معالجة تغير المناخ من خلال سلسلة من الإجراءات التي يمكن الإشارة إليها بشكل جماعي باسم الصفقة الأوروبية الخضراء (EGD)

يعزز تنفيذ EGD بشكل كبير دور الاتحاد الأوروبي في العالم، وبالتحديد في مواجهة روسيا. تعد EGD استراتيجية لتعزيز دور الاتحاد الأوروبي في العالم. (Lukas,Tichy, ٢٠٢٣)

ويعتقد بعض الخبراء الأوروبيين، الذين أوصوا بالابتعاد عن الوقود الأحفوري والتحول إلى الطاقة المتجددة، أن هناك فرصة في هذا الصدد ويتوقعون أن الاعتماد على روسيا سيتم التغلب عليه بهذه الطريقة. ومع ذلك، يعارضه البعض بالقول أن دراسات استخدام الطاقة الخضراء لتقليل التبعية ستستغرق وقتًا طويلاً وأن التكلفة ستكون أعلى بكثير. (Fatih, Tuna, ٢٠٢٢)

يمكن أن يؤدي الجمع بين الكهرباء المستمدة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمد والجزر والطاقة الحرارية المائية والموارد الكهرومائية التي يتم ضخها، إلى جانب إنتاج الهيدروجين للتدفئة والطاقة الثقيلة إلى زيادة أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢١٪ وتمكين الاتحاد الأوروبي من أن يصبح محايداً للكربون بحلول عام ٢٠٥٠. إذا كان بالإمكان إنتاج ٥٠٠ مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً. كما يمكن استبدال محطات استيراد الغاز الطبيعي المسال بمحطات الهيدروجين. فمن المرجح أن يكون الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٥٠، أكثر اعتماداً على واردات الطاقة الخارجية.

ومن الواضح أنه بحلول عام ٢٠٥٠، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يضمن درجة معينة من أمن الطاقة والتي من المرجح أن يتم التخلص منها وفقاً لأهداف الحياد الكربوني الحالية لعام ٢٠٤٠. وستكون هناك قدرة احتياطية محدودة في الولايات المتحدة وأوروبا، وسيحتاج الاتحاد الأوروبي إلى استيراد مثل هذه المواد من الصين، وتخضع عمليات تحويل اليورانيوم وتخصيبه وتصنيعه لتنظيم صارم وتعمل في عدد قليل من المنشآت في جميع أنحاء العالم (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

لقد أصبح إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها ركيزة لاغنى عنها في الهيكل الاقتصادي العالمي ومؤثرة على تطور العلاقات الدولية حيث يحتاج المجتمع الدولي إلى بناء نظام جديد لتقليل استخدام الطاقة الأحفورية وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي ثم تفعيل استخدام الطاقة المتجددة. كما أصبح تكامل نظام الطاقة الإقليمي

والتحكم في الموارد المعدنية وتخطيط تجارة الطاقة هو الاتجاه السائد، لذلك، يحاول مصدرو الطاقة التقليديون استخدام الطاقة كأداة ضغط دبلوماسية محتملة قبل طرح البلدان والمنظمات التي تحاول أن تصبح قائدة في انتقال الطاقة. ولا يزال اختيار الشركاء التجاريين للطاقة النظيفة أو الانتقالية ميسراً للغاية، مما يعزز المخاطر الخفية للاحتكار. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)

### ■ الشركاء التقليديون: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

لطالما كانت روسيا مصدرًا للطاقة في أوروبا، لكن الاتحاد الأوروبي اختار أن يقف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الصراع. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)، وتهدف روسيا إلى التأثير السياسي على عملية صنع السياسات الأوروبية، وكذلك، تحاول إضعاف حلف الناتو، مستغلة الانقسام والخلاف بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على فوائد مباشرة ومفيدة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية طويلة المدى. ولقد تجنبت الدول الأوروبية المشاركة في الحرب مباشرة. وكذلك، لم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في حرب بالوكالة في أوكرانيا. (Irfan, Hasnain, ٢٠٢٣).

لقد عزز الغزو الروسي وتيرة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حيث يقوم كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق الوثيق مع بعضهما البعض، ويتخذان إجراءات متطابقة منذ بداية الحرب. كما يشجع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الدول الأخرى على الرد الهجومي الصارم على انتهاك القانون والأعراف الدولية، من خلال اتباع سياسة العقوبات، حيث يخطط كلاهما أيضاً بشأن تعليق التجارة الروسية بهدف تلبية احتياجات أوروبا من الطاقة، كما يعمل الرئيس الأمريكي جو بايدن مع شركاء دوليين آخرين لتعزيز الشحنات السريعة من الغاز الطبيعي المسال (Irfan, Hasnain, ٢٠٢٣).

## ■ المحور الأوروبي- الغربي

فرض الاتحاد الأوروبي عدة إجراءات للتخلص التدريجي من خطر الطاقة بالتنسيق مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا واليابان وأستراليا استجابة للأزمة المستمرة وتسهيلاً للانتقال إلى الموارد المستدامة، جنباً إلى جنب مع التحسينات المقابلة في كفاءة الأعمال والإسكان وقطاع النقل، يمكن أن تجعل الاتحاد الأوروبي محايداً للكربون بحلول عام ٢٠٥٠ وخالياً من واردات الكربون الروسية قبل عام ٢٠٦٠ (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

وفي هذا السياق، يحاول الاتحاد الأوروبي العديد من البدائل للتغلب على مشكلة الطاقة من خلال الغاز الطبيعي المسال، وهو الذي تأتي به السفن من الولايات المتحدة الأمريكية، مع محاولة تسيير خطوط لأنابيب الغاز الطبيعي من النرويج وأذربيجان. (Fatih, Tuna, ٢٠٢٢) حيث أصبح الاعتماد على الغاز الطبيعي، وهو وقود انتقالي تقليدي يتميز بانبعاثات منخفضة للغاية من الكربون، هو بمثابة وسيلة لتسريع بناء نمط جديد لتجارة الطاقة العالمية. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)

يمكن للاتحاد الأوروبي تقليل الاعتماد على الغاز الروسي وتطوير تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة من خلال الاعتماد على إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة الأمريكية. (Lukas, Tichy, ٢٠٢٣)، وتعد الولايات المتحدة ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال (١٨,٧٪ أو ٧٤ مليون طن متري على مستوى العالم من ٣٩٥ مليون طن من قبل جميع المصدرين في عام ٢٠٢٢)، ويمكن للولايات المتحدة أن تلعب دوراً رئيسياً في إنتاج موارد الغاز الطبيعي المسال لاستبدال الغاز المستورد من روسيا. لذلك، فإن الاستيراد من أمريكا الشمالية للغاز الطبيعي المسال باستخدام سفن الناقل "كخط أنابيب شحن" من شأنه أن ينفذ إطار سياسة الاتحاد الأوروبي ٢٠٣٠، ولكنه سيقلل من الاضطراب الصناعي داخل الاتحاد الأوروبي نتيجة فرض عقوبات محددة ضد روسيا. (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

ويمكننا القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت الاتحاد الأوروبي في موقف حرج، على الرغم أن الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) لديها طاقة فائضة كبيرة، إلا أنها ليست حريصة على سد الفجوة التي خلفها احتمال انقطاع الإمدادات الروسية عن الاتحاد الأوروبي، بسبب الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك، فإن حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ليس لديهم أية نية لملء الفراغ الروسي في أوروبا. أما إيران، وهي أيضاً دولة عضو في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي (مثل روسيا)، فليس لديها مصلحة في مساعدة الاتحاد الأوروبي في أزمته الطاقوية مع روسيا. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)

#### ■ الشركاء المنافسين: الصين واليابان وروسيا والتحول في أنماط تجارة الطاقة

تعد كلا من الصين وروسيا المستفيد المباشر من أزمة الطاقة التي تعد كارثية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وهما سيكونا المنافسان المباشرين للاتحاد الأوروبي، وهما عملاقا الطاقة المرشحان للقياديين في جوانب عالمية مختلفة، الصين وروسيا، المستفيدين المباشرين من أزمة الطاقة في الاتحاد الأوروبي، والتي تعد كارثية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)

فمن ناحية، لم تقف روسيا مكتوفة الأيدي أمام تلك العقوبات، إذ حاولت التخفيف من حدتها، إما عن طريق الرد عليها وفرض عقوبات مماثلة، وإما عن طريق تقليص انكشافها على الدولار لتحماية اقتصادها من آثار العقوبات، ولاثبات أنه لا تزال تستطيع مواجهة الدول الغربية. وبناء عليه، قررت روسيا في مارس ٢٠٢٢ بيع الغاز والنفط الروسي للدول غير الصديقة بالعملة الوطنية "الروبل الروسي"، كما أوقفت روسيا تدفقات الغاز إلى الدول الراضية للامتثال لإزالة الدولار مثل بولندا وبلغاريا وهولندا وفنلندا والدانمارك، ولاتفيا، كما أعلنت عن خططها لخفض إنتاجها النفطي بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يوميا بحلول مارس ٢٠٢٣. وعلى الرغم من تراجع صادرات روسيا إلى أوروبا، ولكنها زادت إلى الدول الآسيوية خاصة الهند والصين، كما تتفاوض باكستان

على استيراد النفط والغاز من روسيا بحلول مارس ٢٠٢٣ بشروط تضمن منفعة اقتصادية متبادلة لكلا الطرفين (بسنت جمال، ٢٠٢٣: ص ٤٣، ٤٤).

ويمكننا القول أن العقوبات الغربية سهلت عملية تسريع "إزالة الدولار" - de-dollarization من تجارة الطاقة التي كانت روسيا تحاول الترويج لها. وبالفعل بعد اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا، ورداً على العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا، أعلنت روسيا أن جميع صادرات الطاقة الروسية إلى المناطق غير الصديقة يجب تسويتها بالروبل، الأمر الذي شجع على "إزالة الدولار" (الحركة ضد الدولار)، الأمر الذي يعني معارضة اتخاذ الدولار الأمريكي كعملة معيارية لسوق تجارة الطاقة الدولية. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)

ورغم ذلك، فإن الدول الآسيوية لا يمكن اعتبارها كبديل لروسيا عن أوروبا، بسبب وجود حدود أمام مقدار النفط الروسي الذي يمكن معالجته بواسطة مصافي التكرير في الهند. وإضافة إلى ذلك، تزداد الصعوبات المفروضة أمام الدول الآسيوية لشراء النفط الروسي في ظل العقوبات الأوروبية التي تحظر الشركات المحلية من تأمين الناقلات التي تحمل النفط الروسي في أي دولة حول العالم، إلا في حالة الالتزام بالسقف سعري المتفق عليه مع مجموعة الدول السبع، مما سيزيد من تكاليف شراء النفط القادم من روسيا (بسنت جمال، ٢٠٢٣: ص ٤٤).

نجد روسيا، رغم أنها غير متطورة تقنيًا، غير أنها تحتكر تصدير الغاز والكهرباء والطاقة النظيفة في معظم أنحاء الاتحاد الأوروبي. وسيؤدي حتمًا الانهيار التدريجي لنظام إمدادات الطاقة في أوروبا إلى قيام روسيا بتحويل صادراتها من الطاقة باتجاه الشرق، وبينما تتمتع كل من الصين واليابان بنصيب أعلى من الطاقة النظيفة مقارنة بالاتحاد الأوروبي. تعمل الصين وروسيا أيضًا على تعميق شراكتهما في مجال الطاقة، على الرغم من موقف الصين المحايد في الصراع مع أوكرانيا.

ومن ناحية أخرى، تُظهر البيانات الحقيقية أن الصين هي أكبر منتج لتقنيات الطاقة النظيفة، ولديها أعلى حصة في اقتصاد تصنيع الطاقة النظيفة وأكثر براءات اختراع للطاقة المتجددة. كما تعمل الصين في الوقت نفسه على تكثيف البحث والتطوير والاستثمار في الطاقة المتجددة، بهدف تجاوز أوروبا والولايات المتحدة في جميع المجالات. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)

#### ■ البحث عن شركاء جدد

اختل الوضع الدبلوماسي لنظام إمداد الطاقة في أوروبا ومصالحه بسبب الصراع الروسي الأوكراني، مما أدى إلى مشاكل سياسية أعمق. أدى اعتماد أوروبا على واردات الغاز الطبيعي الروسي إلى محاولة موازنة أهداف متعددة لفترة طويلة. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)، ومثلت أشهر الشتاء الحالية فترة اختبار للاتحاد الأوروبي بشأن قدرته على العمل المشترك وتفعيل إمكانيات التعاون مع أطراف وفواعل أخرى في ظل عدم الثقة العام تجاه روسيا والإصرار الأوروبي على فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا. (Fatih, Tuna, ٢٠٢٢)

#### ✓ منطقة الشرق الأوسط:

برزت منطقة الشرق الأوسط كأحد البدائل المتاحة أمام أوروبا لتعويضها عن مصادر الطاقة الروسية، وفيما يتعلق بأحدث التحركات المتعلقة بذلك، إبرام كل من مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي اتفاقاً ثلاثياً حول تجارة ونقل وتصدير الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى أوروبا بعد تسييله في المحطات المصرية المعدة لذلك، كما أنه من المتوقع توقيع مذكرة تفاهم بين مصر وإيطاليا بشأن مشروع للربط الكهربائي بقدرة ٣ جيجاوات في يونيو ٢٠٢٣، بينما اتجهت ألمانيا لدول الخليج وخاصة السعودية وقطر والإمارات وسلطنة عمان لإجراء مباحثات تتعلق بتصدير النفط والغاز المسال (بسنت جمال، ٢٠٢٣: ص ٥٠).

### • زيادة الاعتماد على مصر:

يمكن للقاهرة منح حصة كبيرة من واردات الغاز الأوروبي المستقبلي، حيث مهدت الاتفاقيات الأخيرة مع اليونان وقبرص الطريق لخطوط أنابيب جديدة تحت البحر، ستسمح لمصر بزيادة صادرات الغاز الطبيعي وتعزيز مكانتها كأحد موردي الطاقة إلى أوروبا. وقد قامت شركة إيني الإيطالية بتوقيع اتفاقية إطارية مع الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (إيجاس)، في أبريل ٢٠٢٢، لتقديم شحنات من الغاز الطبيعي المسال لإيطاليا وأوروبا. كما سجلت مصر أكبر نمو للصادرات على أساس سنوي عام ٢٠٢١ بإجمالي يصل إلى ١,٤ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال. وتمتلك القاهرة قدرات تسييل الغاز ونقله إلى أوروبا باعتبارها عضواً في منتدى غاز المتوسط. كما بادرت بنقل شحنة غاز مسال إلى هولندا بسعة ١٧٤ ألف متر مكعب بداية من عام ٢٠٢٢.

### • الجزائر:

هي مصدر مهم آخر للغاز (١٢,٦٪ من إنتاجها في عام ٢٠٢٢ إلى الاتحاد الأوروبي كغاز و ٦,٣٪ أخرى كغاز طبيعي مسال). ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان يمكن للجزائر أن تحل محل روسيا بالكامل. ومع ذلك، يمكن أن تزيد صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي بمقدار ١٥ مليار متر مكعب دون إحداث اضطراب سلبي في سوقها الداخلية. ولا تكمن المشكلة في السعة فحسب، بل في البنية التحتية أيضاً، لأنه لا يوجد خط أنابيب متجاور من إسبانيا إلى ألمانيا إلى فنلندا حالياً يمكنه نقل الغاز داخل الاتحاد الأوروبي.

### • نيجيريا:

دعت الجزائر أيضاً الاتحاد الأوروبي للتفكير في بعث مشروع "TSGB" الأنبوب العابر للصحراء الذي ينطلق من نيجيريا نحو أوروبا عبر الجزائر (داليا إبراهيم، ٢٠٢٣: ص ٨٩، ٩٠).

## ● قطر:

نسقت الولايات المتحدة مع قطر استجابة محتملة؛ ومع ذلك، فإن قطر لديها عقود طويلة الأجل مع دول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولديها قدرة محدودة على شحن الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي بكميات كافية، والمشاكل مزدوجة. (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

## ● أوكرانيا:

تحتفظ أوكرانيا باحتياطيات كبيرة من النفط والغاز على جرف البحر الأسود القرم. ويمثل هذا القرب من أنابيب الغاز والنفط في الاتحاد الأوروبي تهديدًا تنافسيًا لروسيا. كما أن التواجد العسكري الروسي في القرم من شأنه أن يحرم الشركاء أوكرانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من فرصة والوصول إلى حقول الغاز والنفط هذه للاستكشاف والاستخراج اللاحق حيث أن الوصول إلى حقول في الجزء الشمالي الغربي من البحر الأسود بالقرب من شبه جزيرة القرم يمكن أن يؤدي إلى تمكين نقل الغاز الأوكراني إلى رومانيا وبلغاريا والمجر وإلغاء آثار خطوط أنابيب الغاز المملوكة لروسيا.

وتتملك أوكرانيا ثاني أو ثالث أكبر احتياطي للغاز في العالم. وسيحول دون ذلك سيطرة القوات الروسية والشركات المالية على إمكانية الوصول المادي إلى هذه الأراضي والمنشآت البحرية واستخدامها.

أما حوض دونباس فهو بمثابة القلب الصناعي لأوكرانيا، حيث توجد الصناعات الرئيسية الثقيلة والمستهلكة للطاقة إلى جانب احتياطيات الفحم الهائلة. ويمكن لهذه المنطقة أن تزود الاتحاد الأوروبي بالفحم دون الحاجة إلى واردات إضافية من الفحم من روسيا. ويمكن استخراج ما يقدر بنحو ٣٣,٩ مليار طن من الفحم في المنطقة، بما في ذلك من حوض الفحم دنيبرو حيث يتم استخراج الفحم من دونباس وتصديره إلى روسيا ثم إعادة بيعه إلى كيبف. كما تمتلك المنطقة قدرات كيميائية ونووية هائلة

يمكن أن تساعد في معالجة الميثانول والأمونيا ووقود اليورانيوم المعالج إذا كان بإمكان الاتحاد الأوروبي المساهمة بالموارد التقنية والمالية المطلوبة. وكذلك، تحتوي احتياطات اليورانيوم في أوكرانيا على أكبر رواسب خام اليورانيوم في أوروبا. فيمكن إنجاز تصنيع اليورانيوم ومعالجته النهائية في أوكرانيا بمساعدة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والتمويل، لأن أوكرانيا لديها خبرة كبيرة في التعدين وتشغيل مرافق الطاقة النووية. موارد الطاقة هذه، إلى جانب عضوية الاتحاد الأوروبي، قد تجعل أوكرانيا المورد الرئيسي للوقود النووي المعالج، والفحم، وربما الغاز الطبيعي، مما يجعل روسيا المصدر الرئيسي للنفط. مع توسع المركبات الكهربائية، والهيدروجين، والأمونيا، والوقود الحيوي، ومزيج الإيثانول النفطي، وبهذا، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يخفض واردات النفط الروسية إلى حوالي ٣٠٪ من مستويات ٢٠٢٠. (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

ومن شأن اتفاقية الانضمام السريع من قبل الاتحاد الأوروبي أن تزود أوكرانيا بالمساعدة التقنية والمالية لتحديث صناعاتها، وتمكين أوكرانيا من الوصول إلى سوق الطاقة المرغوب فيه لتصدير الفحم وخام اليورانيوم والغاز الطبيعي. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق أهداف روسيا هذه بشكل مثمر إذا كان بإمكان الاتحاد الأوروبي الحفاظ على خطة طاقة موحدة ومدروسة وجدول زمني أو إذا كان لأوكرانيا إمكانية الوصول إلى أسواق الطاقة هذه كمورد قابل للتطبيق. كما أجبر الغزو الروسي لأوكرانيا الاتحاد الأوروبي على دراسة إطار الطاقة المحايد للكربون من حيث مسار الاستقلال الأمني وفرض حظر طاقة فوري أو تدريجي ضد روسيا. (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

### • النرويج:

ومن الركائز الأساسية لإطار الاتحاد الأوروبي أمن الطاقة ضمن توجيه السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: تنوع مصادر الطاقة. ويشمل التنوع المحتمل في هذا

المجال. وبالنسبة للغاز الطبيعي، من المرجح أن يتجه الاتحاد الأوروبي إلى النرويج والجزائر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعد النرويج حاليًا ثاني أكبر مورد للغاز إلى الاتحاد الأوروبي بعد روسيا، ولكن وفقًا لمعدل الاستخدام الحالي، سيتم استنفاد الاحتياطي الحالية بواسطة ٢٠٣٠ ، ما لم تكن هناك جولة جديدة من الاستكشافات. وتمثل احتياطي الغاز في النرويج حوالي ٥٪ من احتياطي روسيا، ومن غير المرجح أن تتمكن النرويج من زيادة الإنتاج بما فيه الكفاية لتلبية الطلب المتوقع خاصة إذا كان هناك حظر على الغاز الروسي. ومع ذلك، يبدو أن إمدادات النفط في النرويج إلى الاتحاد الأوروبي ستستمر إلى ما بعد هدف عام ٢٠٣٠، على الأرجح في عام ٢٠٥٠ عندما يكون الاتحاد الأوروبي قادرًا على تعويض ذلك بموارد هيدروجين مستدامة. وسيحتاج إنتاج الغاز في الاتحاد الأوروبي إلى تجاوز ١٠٠ مليار متر مكعب أو حوالي ٢٥٪ من الطلب على الغاز في الاتحاد الأوروبي للتغلب على القيود المفروضة على واردات الطاقة من روسيا. ومن غير المحتمل أن توفر النرويج هذه الموارد بالكامل، والتي تمثل ٢٤٪ من الغاز الطبيعي، إلى الاتحاد الأوروبي. (Energy

## Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

### ✓ منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى:

تشجيع واردات الطاقة من منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، ومن الأمثلة على ذلك خطوط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان وجنوب القوقاز، التي تمر عبر تركيا. كما تم إنشاء خط أنابيب "تركيا إلى اليونان إلى إيطاليا" يسمى TGI وخط أنابيب نابوكو الذي تم إجهاضه من تركيا إلى المجر والنمسا يمكن أن يقلل من الاعتماد على واردات النفط من روسيا. غير أنه تم إحباط مشروع نابوكو من خلال الضغط من قبل رئيس الاتحاد الروسي بوتين مع بعض أصحاب المصلحة في الاتحاد الأوروبي، مثل المجر مع تقديم روسيا حوافز لهذه الأطراف الفيتو على مثل هذه المشاريع. علاوة على ذلك، هناك قيود على عدد وأنواع التخصصات المتاحة، والنقل السريع للغاز الطبيعي أو الغاز الطبيعي المسال. ثانيًا، هناك نقص في البنية التحتية لإزالة الضغط داخل الاتحاد

الأوروبي لنقل الغاز عبر الدول الأعضاء. وسيصبح الاتحاد الأوروبي أكثر أماناً إذا تم تبني إطار العمل بشكل موحد من قبل جميع الدول الأعضاء. يجب على الاتحاد الأوروبي أيضاً التفاوض ككتلة مع دول في آسيا الوسطى من أجل غاز بحر قزوين أو مع تركيا والبحر الأسود لضمان حرية حركة إمدادات الطاقة. (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

### ● دول بحر البلطيق

سيحتاج الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى ربط فنلندا ودول البلطيق إلى شبكة الطاقة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي حيث أن خطوط الأنابيب التي تصل بحر البلطيق بين إستونيا وفنلندا والربط البيني مع بولندا سيربط بين دول البلطيق مع الاتحاد الأوروبي، ويوفر خطوة مهمة نحو تقليل الاعتماد على الطاقة على روسيا. ومن شأن خط أنابيب إضافي بين بولندا والنرويج أن يعزز مرونة هذه الشبكة. علاوة على ذلك، فإن مشاريع مثل تطوير منشآت تخزين الغاز تحت البحر وقدرات استيراد الغاز الطبيعي المسال في المحطات الطرفية في فنلندا والسويد وليتوانيا وبولندا، والتي تتصل بكالينجراد Kaliningrad، تعتبر مبادرات مفيدة. كما يتم استيراد الغاز الطبيعي المسال من قطر والولايات المتحدة وأستراليا. وفي الوقت نفسه، تعتمد المجر وألمانيا ودول البلطيق بدرجة أكبر على واردات طاقة روسيا. (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

### ● بولندا

يمكن لمحطات الغاز الطبيعي المسال من بولندا تقليل الواردات من روسيا؛ وستستفيد فنلندا وإستونيا ولاتفيا إذا تم بناء محطات إضافية للغاز الطبيعي المسال لتعويض الواردات من روسيا. فممكن لتخزين الغاز في ليتوانيا أن يلبي الطلب الفوري إذا كان هناك حظر على استيراد الطاقة من روسيا لفترة قصيرة. ومع ذلك، سيطلب الأمر محطة إضافية واتصالاً بشبكة أنابيب الغاز في الاتحاد الأوروبي الحالية.

ويفضل الإطار المحايد للكربون في الاتحاد الأوروبي سحب حقل الغاز في جرونينجن (نتيجة لعدم الاستقرار الجيولوجي).

كما يمكن للاتحاد الأوروبي أن يعتمد في الغالب على الغاز الطبيعي، خاصة في البلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي؛ حيث يتم استيراد الكثير من هذا الغاز من روسيا والنرويج والدنمارك. تستهلك ألمانيا قدرًا كبيرًا من إنتاج الغاز، وقد زادت الحاجة إليه بشكل كبير خلال العقد الماضي، في حين أن البلدان الأخرى خفضت بالمقابل من استهلاكها للغاز الطبيعي. (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

#### • مالطا ولوكسمبورج:

قد تكون الإستراتيجية الأفضل هي التحول إلى الموارد المستدامة للتأثير على التحسينات اللازمة في توفير الطاقة. في حين أن الفائدة الأخيرة قد لا تكون فورية، خاصة تحسين البنية التحتية. ويمكن أن ينشئ الاتحاد الأوروبي خريطة كفاءة على مدار الثلاثين عامًا الماضية من خلال تطبيع تقدير كفاءة الطاقة مضروبًا في الاستخدام الفعلي للطاقة، فإن إجمالي وفورات الكفاءة لن تحقق البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة والبنية التحتية الواسعة القائمة بالفعل مثل مالطا ولوكسمبورج، مكاسب كبيرة في الكفاءة من خلال تغييرات إضافية. مكن التكامل الأوروبي لبلدان أوروبا الشرقية الأخيرة من اكتساب بنية تحتية محسنة من عمليات الترقية وإتاحة الفرصة لتقديم ممارسات أفضل من الدول الغربية. (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

#### • كرواتيا وقبرص والسويد وإيرلندا واليونان

يحاول الاتحاد الأوروبي الاستقلال الاستراتيجي دفاعا عن توفير الطاقة الأوروبية أيضًا بناء مشاريع طرفية للغاز الطبيعي المسال في كرواتيا وقبرص والسويد وإيرلندا واليونان ودول أخرى لزيادة واردات الغاز الطبيعي المسال في الاتحاد الأوروبي من

خارج روسيا بمقدار ٢٢ مليار متر مكعب. ويعتقد البعض أنه نجح في إضعاف آفاق التنمية في روسيا. (Yuchen, Gu, ٢٠٢٣)

وأخيرًا، لدى الاتحاد الأوروبي بعض الخيارات المتاحة عمليًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة الضروري. على سبيل المثال، يمكنها (١) إشراك البلدان في منطقة بحر قزوين للغاز الطبيعي والنفط، (٢) تمويل وتأمين نقل الغاز الأوروبي الآسيوي، (٣) مساعدة وتمويل خطوط الأنابيب غير الخاضعة للسيطرة الروسية من القوقاز وآسيا الوسطى واستكشافها. خطوط الأنابيب إلى تركيا وإيران والشرق الأوسط، (٤) نشر المادة ٨٢ من معاهدة المجموعة الأوروبية ضد احتكارات الطاقة الروسية، بحيث يتلقى المستهلك في الاتحاد الأوروبي سعرًا أكثر عدلاً لهذه السلع، و(٥) تعزيز الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. التعاون في مجال أمن وتنويع الطاقة، فيما يتعلق بالغاز الطبيعي المسال والأمونيا، وإذا لزم الأمر، الفحم. وسيحتاج الاتحاد الأوروبي إلى إضافة محطتين للغاز الطبيعي المسال، على الأرجح في فنلندا، لزيادة سعة الغاز الطبيعي المسال والواردات من الولايات المتحدة. (Energy Security and Sustainability, ٢٠٢٢)

### الخاتمة والتوصيات

انتهت الدراسة إلى الوقوف على إشكاليات مختلفة لتداعيات أزمة الطاقة الأوروبية على المحاور والتحالفات الأوروبية للخروج من الأزمة في ضوء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية الراهنة، وإجمالاً يمكننا القول أن:

- كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن أهمية متغير الطاقة كقوة ناعمة في السياسة الخارجية للدول الفاعلة في النسق الدولي، فضلاً عن دورها في الاستقطاب العالمي، وأهميتها كأداة لإدابة الحرب الروسية الأوكرانية، وبالتالي تحولت الطاقة إلى إحدى الأدوات في الصراع الدولي الراهن خاصة بالنسبة لروسيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

- يعد أمن الطاقة من أهم القضايا المحورية الرئيسية الحاكمة لمسار العلاقات الروسية الأوروبية حتى قبل بداية الحرب الروسية الأوكرانية فبراير ٢٠٢٢.
- للطاقة دور مهم في تحديد مسار العلاقة بين الطرفين الروسي والأوروبي التي طالما وصفت بأنها اعتماد طاقتي متبادل لكنه يتباين من دولة أوروبية إلى أخرى حسب نوع احتياجاتها ومدى استقلاليتها في توفير موارد الطاقة.
- موارد الطاقة من نفط وغاز ليست مجرد سلع تجارية ولكنها موارد استراتيجية وجيوسياسية.
- النفط والغاز الطبيعي أسلحة استراتيجية استخدمتها روسيا تجاه الاتحاد الأوروبي.
- الموارد الاقتصادية ليست مجرد سلع، والتجارة العالمية هي نوع من أنواع الحرب الباردة الجديدة.
- تحاول روسيا استعادة دورها العالمي من خلال التوظيف السياسي لورقة الطاقة، وهذا ما يتعارض مع النفوذ الأمريكي.
- أصبحت قضايا الطاقة وأمن الطاقة على قائمة الأولويات والاهتمامات الأوروبية، حيث تواجه الدول الأوروبية أزمة اقتصادية خانقة وغير مسبوقه هي الأكبر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب تبعيتها لروسيا في قطاع الطاقة خاصة النفط والغاز.
- أصبح من الواضح أن الاتحاد الأوروبي وروسيا هما خصمان جيوسياسيان جديان. تصف المفوضية الأوروبية الجديدة نفسها صراحةً بأنها لجنة جيوسياسية وترى الواقع الدولي على أنه "منافسة جيوسراتيجية، نرى فيها بشكل متزايد استخدام القوة بطرق مختلفة والتي يتم فيها تسليح الأدوات الاقتصادية وغيرها. ولعبت الجغرافيا السياسية أيضًا دورًا في قرارات نورد ستريم (٢)، وسيكون هناك تغيير في سياسة الطاقة للاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب، حيث تتطلب "أهمية الجغرافيا السياسية للطاقة" تطوير "نهج أكثر استراتيجية لسياسة الطاقة الخارجية. وسيتراجع دور روسيا كمورد أساسي للطاقة وتحديدًا لأوروبا وليس لبقية العالم، والتي تقوم روسيا الآن بتغيير سياستها بالانتشار والانفتاح على

- أسواق أخرى منها أفريقيا والهند والصين ودول آسيا حيث تسعى أن تكتسب منها تحالفات جديدة وتبادل للمنفعة .
- بقيت أوروبا لفترة طويلة رهينة النفوذ الروسي فيما يتعلق بأمن الطاقة نتيجة التوظيف السياسي الروسي لورقة الطاقة كأداة ضغط على الاتحاد الأوروبي بهدف مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. وبهذا، يمكن للدول الكبرى التي تمتلك موارد اقتصادية وتتمتع بموقع جغرافي استراتيجي أن تستخدم الطاقة كوسيلة سياسية للتأثير على البلدان الأخرى.
  - على الاتحاد الأوروبي ككل وضع استراتيجية واضحة المعالم ومحددة فيما يخص تنويع إمدادات الطاقة.
  - لا يمكن تصنيف الحرب الروسية الأوكرانية باعتبارها حرباً تقليدية ثنائية بين كلا من روسيا وأوكرانيا، بل هي حرب تسعى من خلالها أوكرانيا إلى هوية جديدة من خلال تقاربها مع الغرب وسعيها للانضمام لعضوية كلا من حلف الناتو، وكذلك، الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى مواجهة روسيا في تنافس مع القوى العظمى وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية.
  - أهم عقبات تنويع إمدادات الطاقة الأوروبية أن لدى كل دولة معايير قانونية ومعايير امتثال خاصة لبناء واعتماد خطوط الأنابيب. كما أن هناك قيود على عدد وأنواع التخصصات المتاحة، والنقل السريع للغاز الطبيعي أو الغاز الطبيعي المسال. كما يفتقر الاتحاد الأوروبي إلى البنية التحتية التي يمكن أن تنقل مصادر الطاقة من آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي.
  - أما بالنسبة للوضع الحالي، فإنه يعاني من أكثر من إشكالية، حيث وصلت إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي إلى حالة ركود بسبب العقوبات المفروضة على روسيا، والتي تؤدي بشكل مباشر إلى تقليل إمدادات الغاز الطبيعي وتقليل الاستدامة والموثوقية. وفي إطار سعي الاتحاد الأوروبي لمواصلة تحقيق الأهداف التي حددتها في قانون المناخ الأوروبي لعام ٢٠٢١. هناك خيار أمام أوروبا، لشراء الطاقة من مناطق أخرى، غير أن ذلك سيتطلب ذلك حتمًا تكاليف

أعلى، مما يعني زياد احتمالية تعرضها للركود. وعندما يصبح الركود الاقتصادي حقيقة واقعة، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى مواجهة معضلة التنمية ومعيشة المواطنين. لذلك، إذا اضطر الاتحاد الأوروبي للتفاوض مع روسيا، مما سيعرضه لمعضلة في علاقته بالطرف الأمريكي.

■ ويمكننا القول أن الضغط السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوروبي للاستغناء عن إمدادات الطاقة الروسية. والاتحاد الأوروبي في موقف حرج للغاية. فإذا اختار الاتحاد الأوروبي الوقوف بثبات خلف الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا، ففي المدى البعيد، لن تتمكن الولايات المتحدة من سد النقص في إمدادات الطاقة لأوروبا. وإذا اختار الاتحاد الأوروبي تحسين العلاقات مع روسيا، فإن الولايات المتحدة ستشكك في "ولاء الاتحاد الأوروبي". وفي نفس الوقت، فإن سوق الغاز في أوروبا ضخم للغاية ولا تستطيع الولايات المتحدة فقط استيعابه. وبالتالي، فالولايات المتحدة الأمريكية لن تفشل في سد عجزها فحسب، بل ستزيد من تفاقمه.

■ من ضمن الإشكاليات الهامة أيضاً فيما يتعلق بأزمة الطاقة الأوروبية هو أزمة نقل الطاقة حيث أن هناك نقص في البنية التحتية لإزالة الضغط داخل الاتحاد الأوروبي لنقل الغاز عبر الدول الأعضاء، كما أن خطوط أنابيب الغاز الطبيعي هي أبسط نظام يربط مباشرة بين المشتري والبائع. تخلق هذه الخاصية لخطوط نقل الغاز الطبيعي بعض الفرص لكلا الجانبين. ومع ذلك، تستخدم روسيا الآن هذه الفرصة جيداً للتلاعب بسوق المشتري حيث تخلق روسيا بيئة تنافسية من خلال إيجاد مشتريين مختلفين والاستفادة منها على أعلى مستوى. من ناحية أخرى، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي استخدامه لأنه لا يستطيع إنشاء نظام أحادي القناة، مما يجعله يعاني من صعوبات اقتصادية خطيرة في وقت الأزمات.

■ تمثل احتياطات الغاز في النرويج حوالي ٥٪ من احتياطات روسيا، ومن غير المرجح أن تتمكن النرويج من زيادة الإنتاج بما فيه الكفاية لتلبية الطلب المتوقع خاصة إذا كان هناك حظر على الغاز الروسي. ومع ذلك، يبدو أن إمدادات النفط

في النرويج إلى الاتحاد الأوروبي ستستمر إلى ما بعد هدف عام ٢٠٣٠، على الأرجح في عام ٢٠٥٠ عندما يكون الاتحاد الأوروبي قادراً على تعويض ذلك بموارد هيدروجين مستدامة.

- بدأت أسعار بدائل الفحم وزيت الوقود، التي ظهرت مع مشكلة تدفق الغاز، في الارتفاع. من ناحية أخرى، يقول خبراء الطاقة أنه ليس من السهل التحول إلى تلك الطاقات في وقت قصير، حتى لو ارتفعت أسعارها. كما ظهرت زيادات مماثلة في أسعار الكهرباء.
- وفي ظل استحالة إيجاد بدائل للغاز الروسي بسبب الصعوبات الفنية واللوجيستية، فلا خيار أمام الدول الأوروبية سوى العودة إلى الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة لتحقيق هدفين، ضمان الأمن الطاقوي، والمساهمة في حل أزمة المناخ.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### أ- الكتب:

١. بسنت جمال، العقوبات الغربية ضد روسيا وارتداداتها العالمية والإقليمية، في: مها علام (محرر)، عام من الحرب الروسية الأوكرانية بين اللاحسم وتزايد فرص المواجهة العالمية، (القاهرة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، فبراير ٢٠٢٣).
٢. جان ماري شوفالبيه، ترجمة: لميس عزب، معارك الطاقة الكبرى، الطبعة الأولى، (العربية، الترجمة (٤)، ٢٠٠٩).
٣. ستيفاني بيزارد، وآخرون، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية أوجه الضعف جراء الضغوط الروسية، (كاليفورنيا، مؤسسة RAND، ٢٠١٧).
٤. الشيماء عرفات، الموقف الأوروبي في العام الأول من الحرب الروسية الأوكرانية، في: مها علام (محرر)، عام من الحرب الروسية الأوكرانية بين اللاحسم وتزايد فرص المواجهة العالمية، (القاهرة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، فبراير ٢٠٢٣).
٥. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤).
٦. كاميليا بروننسكي، الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية، الكتاب السنوي ٢٠٠٧: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالإسكندرية، ٢٠٠٧).
٧. ماينكل كلير، ترجمة: أحمد رمو، دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة إلى أين، (بيروت، دار الساقى، ٢٠١١).
٨. محمد طه بدوي، وآخرون، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (الإسكندرية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٤).

#### ب- الدوريات:

١. آية بدر، التدخل الروسي في أوكرانيا وانكشاف الخلافات الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٥٧)، العدد (٢٢٨)، أبريل ٢٠٢٢.
٢. جميلة مرابط، مفهوم الأمن الطاقى: أبعاده وتحدياته واستراتيجيات تعزيزه، مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد (٢٩)، مارس ٢٠١٨.

٣. خديجة عرفة، أمن الطاقة، سلسلة مفاهيم، العدد (٥٠)، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٨).
٤. داليا محمد إبراهيم، الحرب الروسية الأوكرانية وانكشاف أمن الطاقة الأوروبي، مجلة السياسة الدولية المجلد (٥٧)، العدد (٢٢٩)، يوليو ٢٠٢٢.
٥. سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة السياسة والاقتصاد، (كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الثالث عشر، يناير ٢٠٢٢).
٦. شالوا عبد الخالق محمد، تغير المعادلات الأمنية في ظل استراتيجية أمن الطاقة (النفط والغاز الطبيعي أنموذجًا)، مجلة جامعة جيهان-أربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٢٠.
٧. عبد القادر دندن، إشكاليات التبعية الأوروبية لروسيا في الطاقة: تفسير من منظور نموذج مركبات أمن الطاقة، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٥٧)، العدد (٢٣٠)، أكتوبر ٢٠٢٢.
٨. عزت سعد، محددات المستقبل في الأزمة الروسية الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٥٨)، العدد (٢٣١)، يناير ٢٠٢٣.
٩. عمرو عبد العاطي، الأزمة الأوكرانية وحدود القوة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٥٧)، العدد (٢٢٨)، أبريل ٢٠٢٢.
١٠. فاطمة محمدي، عبد الكريم كيش، الأمن الطاقوي مقارنة معرفية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد (٨)، العدد (١٤)، يناير ٢٠١٩.
١١. فتحي بولعراس، الصراع الدولي الراهن ومستقبل أمن الطاقة، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٥٨)، العدد (٢٣١)، يناير ٢٠٢٣.
١٢. فتحي بولعراس، تداعيات الأزمة الأوكرانية على مستقبل أوروبا، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٥٧)، العدد (٢٢٨)، أبريل ٢٠٢٢.
١٣. محفوظ عبد الرسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٦٤)، أكتوبر ٢٠١٧.
١٤. محمود مجدي بربري، سلاح الطاقة بين عامي ١٩٧٣ و ٢٠٢٢، مجلة السياسة الدولية المجلد (٥٧)، العدد (٢٢٩)، يوليو ٢٠٢٢.
١٥. ممدوح منصور، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، (مركز الإمارات، أبو ظبي، ١٩٩٨).
١٦. نور الشيخ، أمن الطاقة بين تنوع المصادر وتعدد القوة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، المجلد (٢٢)، العدد (٨٥)، يناير ٢٠٢٢.

١٧. نورا عبه جي، **مجلة المعهد المصري**، المعهد المصري للدراسات، المجلد السابع، العدد (٢٧)، يوليو ٢٠٢٢.
١٨. وداد غزلاني، أمن الطاقة في الاستراتيجية العالمية: الواقع والأبعاد، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة خيضر بسكرة، العدد ٣٩/٣٨، مارس ٢٠١٥.

### ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

١. Marianne, Stone, Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, **Security Discussion Papers Series ١**, spring (٩), ٢٠٠٩.
٢. Irfan, Hasnain Qaisrani, Bilal Habib Qazi, Hussain Abbas, A Geopolitical War in Europe: Russia's Invasion of Ukraine and its Implications, **Journal of European Studies** – ٣٩/١ (٢٠٢٣), <https://asce-uok.edu.pk/journal>
٣. Fatih, Tuna, A Political Assessment of the Effect of Russian-Ukrainian War on The Energy Markets, **Journal Of Financial Economics and Banking**, ٣(٢), ٢٠٢٢.
٤. Yuchen, Gu, The Adverse Effects of the Outbreak of Russia-Ukraine Conflict on the Energy Supply System of Europe, **Journal of Education, Humanities and Social Sciences**, EPHHR ٢٠٢٢, Volume (٨), ٢٠٢٣.
٥. Lukas,Tichy and Zbyněk, Dubský, **The EU energy security relations with Russia until Ukraine War**, ٢٠٢٣ <https://ssrn.com/abstract=٤٣٢٦١٠٩>
٦. Energy Security and Sustainability for the European Union after/ during the Ukraine Crisis: A Perspective, **American Chemical Society Publications**, July ٣١, ٢٠٢٢, <https://doi.org/10.1021/acs.energyfuels.2c02506>